

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٧٤

الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ (غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
	أيرلندا السيدة موران
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غانا السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا السيدة نثوكي
	المكسيك السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	النرويج السيدة يول
	الهند السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-66007 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، الأردن، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، العراق، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، هنغاريا، اليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد نيفيل غيرتزي، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): أقدم إحاطتي هذه إلى مجلس الأمن اليوم بينما تشهد الحالة الأمنية في الضفة الغربية المحتلة تدهورا خطيرا. فقد قُتل وأُصيب عدد كبير جدا من الناس، معظمهم من الفلسطينيين، في أعمال العنف اليومية. ومرة أخرى، أدى تصاعد اليأس والغضب والتوتر إلى اندلاع دوامة من العنف المميت يزداد احتواؤها صعوبة. وأدت عقود من العنف وما ترتب عنه من خسائر في صفوف الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فضلا عن الغياب المطول لمفاوضات مجدية والفشل في حل المسائل الرئيسية التي توجب النزاع، إلى إيجاد أرض خصبة لتلك الدينامية.

وفي الأسابيع الأخيرة، أجريت مناقشات مع مسؤولين فلسطينيين وفصائل فلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة ومجموعة من المسؤولين الإسرائيليين وأعضاء المجتمع الدولي لمعالجة الحالة المضطربة. وكانت رسالتي واضحة: الأولوية العاجلة هي العمل على تهدئة الحالة وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان. وسيستلزم ذلك اتخاذ كلا الطرفين إجراءات حازمة، بدعم من المجتمع الدولي.

ومع ذلك، لا يمكن أن يكون ذلك هدفا في حد ذاته. وتمس الحاجة أيضا إلى بذل جهود لتمكين السلطة الفلسطينية وتعزيزها واتخاذ خطوات بناء نحو العودة إلى العملية السياسية. فعدم تنفيذ استراتيجيات لمعالجة كل من أعراض التصعيد العنيف وأسبابه الجذرية لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل.

وأود أن أبين للمجلس الدينامية الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فإجمالا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٢ فلسطينيا، من بينهم ستة أطفال، خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات التفتيش والاعتقال والهجمات والاعتداءات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث، وأصيب ٣١١ فلسطينيا، من بينهم امرأة وثمانية أطفال. ونفذ المستوطنون الإسرائيليون أو غيرهم من المدنيين الإسرائيليين ١٠٦ اعتداءات على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ٦٣ شخصا و/أو إلحاق أضرار بالممتلكات.

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأعلنت كتائب عرين الأسود، وهي جماعة مشكلة حديثاً من الفلسطينيين المسلحين ومقرها نابلس، مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي خضم عمليات البحث الجناة، فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً صارمة على التنقل. وفرضت قيوداً مشددة على دخول مخيم شعفاط للاجئين لمدة ستة أيام، فيما فرضت قيوداً صارمة في نابلس من ١١ تشرين الأول/أكتوبر حتى يوم أمس، الموافق ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، مما أثر على تقديم الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي.

وامتدت المظاهرات والاحتجاجات من شعفاط إلى القدس الشرقية وأسفرت عن اندلاع اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. واستمرت التوترات عندما قاد عضو إسرائيلي يميني في الكنيسة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر مجموعة في مسيرة عبر حي الشيخ جراح ملوحاً، في مرحلة ما من المسيرة، بسلاح وموجهاً تهديدات عنيفة.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على خمسة فلسطينيين وقتلتهم خلال عملية عسكرية في البلدة القديمة في نابلس. وقالت السلطات الإسرائيلية إنها كانت تستهدف ورشة للمتفجرات تابعة لكتائب عرين الأسود وإن أحد قياديي الجماعة كان من بين القتلى. وتظاهر آلاف الفلسطينيين في وقت لاحق في نابلس، وانتشرت الاحتجاجات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

وفي خضم التوترات المتصاعدة، نفذ الفلسطينيون إضرابات عامة وحملات عصيان مدني استمرت خمسة أيام في جميع أنحاء الضفة الغربية، واندلعت مزيد من الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية.

وشهدت أعمال العنف والاستفزازات المتصلة بالمستوطنين زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسهم في دينامية تصاعد العنف في الضفة الغربية المحتلة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المستوطنون مظاهرات عديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية وأغلق المحتجون في مناسبات عديدة الطرق الرئيسية وألقوا الحجارة على السكان الفلسطينيين وعرقلوا حركتهم.

وإجمالاً، قُتل فردان من قوات الأمن الإسرائيلية وأصيب ٢٥ مدنياً إسرائيلياً، من بينهم خمس نساء وثلاثة أطفال، وأصيب ١٣ فرداً من قوات الأمن الإسرائيلية بجروح على أيدي فلسطينيين في هجمات إطلاق نار ودهس بالسيارات واشتباكات ونتيجة لإلقاء حجارة وزجاجات حارقة وغيرها من الحوادث. وفي المجموع، نفذ الفلسطينيون ١١٥ هجوماً على المدنيين الإسرائيليين، ١٠٠ منها حوادث رشق بالحجارة، أسفرت عن إصابات وإلحاق أضرار بالممتلكات الإسرائيلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا ارتفاعاً حاداً في أعمال العنف المميتة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وحتى الآن، يبنى عام ٢٠٢٢ بأنه سيصبح العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في رصد الوفيات بين الفلسطينيين بشكل منتظم في عام ٢٠٠٥.

واتسمت أعمال العنف بالحدة بشكل خاص في محافظتي جنين ونابلس، في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. ففي جنين، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ١٠ فلسطينيين، من بينهم طفلان، فيما قتلت ثمانية فلسطينيين في نابلس. ووقعت معظم تلك الوفيات خلال عمليات عسكرية لاعتقال أفراد قالت السلطات الإسرائيلية إنهم فلسطينيون يشتبه في تورطهم في اعتداءات أو التخطيط لاعتداءات ضد إسرائيليين وخلال الاشتباكات المسلحة ذات الصلة.

وفي إحدى تلك الحوادث، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية خمسة فلسطينيين خلال عملية، في مخيم جنين للاجئين، انطوت على تبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين مسلحين. وكان من بين القتلى أحد المارة وصبي يبلغ من العمر ١٢ عاماً.

وفي خضم موجة من الهجمات بإطلاق النار نفذها فلسطينيون ضد إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، أطلق فلسطينيون النار على جنديين إسرائيليين وقتلوهما عند نقطة تفتيش مخيم شعفاط للاجئين، بالقرب من القدس، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطلاق نار من مركبة متحركة بالقرب من نابلس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وأعلنت كتائب شهداء الأقصى مسؤولية أحد أعضائها عن الهجوم الذي وقع

صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تهجير ٨١ فلسطينياً. ونُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تراخيص بناء صادرة عن إسرائيل، وهي ما يكاد يكون مستحيلاً على الفلسطينيين الحصول عليها. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر منحت محكمة العدل العليا دولة إسرائيل تأجيلاً، فيما يتعلق بوضع خان الأحمر، حتى شباط/فبراير ٢٠٢٣ لتلقي ردها على التماس يسعى إلى إجبار السلطات الإسرائيلية على إخلاء القرية البدوية في المنطقة جيم. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء تشريد الفلسطينيين وطردهم والموافقة على خطط إضافية تمكن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني وتلبي احتياجاتهم الإنمائية.

وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التدهور العام للحالة. فقد وقع ١٤ فصيلاً فلسطينياً، بما في ذلك فتح وحماس في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، على إعلان الجزائر في أعقاب حوار بين الفصائل استضافته حكومة الجزائر. واتفقت الفصائل في الإعلان، في جملة أمور، على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وإجراء انتخابات لرئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني. وأكرر ما قاله الأمين العام في ترحيبه بالاتفاق وأشدد على أهمية المصالحة الفلسطينية من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على النقاء.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، زادت إسرائيل عدد التصاريح الصادرة للفلسطينيين من غزة للعمل وتسيير الأعمال التجارية في إسرائيل بمقدار ٣٠٠ ١، ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من ١٦ ٠٠٠. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أعلى حجم للواردات من مصر عبر بوابة صلاح الدين منذ أن بدأت عملياتها في شباط/فبراير ٢٠١٨، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مشاريع البناء التي تمولها مصر، بدخول أكثر من ٥ ٠٠٠ شاحنة إلى غزة خلال هذه الفترة. وزادت الصادرات من غزة عبر معبر كرم أبو سالم إلى إسرائيل بنسبة ٢٦ في المائة، مقارنة بالفترة السابقة. ومن الجدير بالذكر أن نقل الأسماك إلى الضفة الغربية قد استؤنف. وفي الوقت نفسه، انخفضت الواردات إلى غزة عبر

وتصاعدت التوترات بشكل خاص في محيط نابلس، حيث قطع المستوطنون الطرق الرئيسية أمام السكان الفلسطينيين، وفي عدة مناسبات، دخلت مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين بلدة حوارة الفلسطينية، جنوب نابلس، وألحقوا أضراراً بالمتلكات الفلسطينية، مما أدى إلى اشتباكات مع السكان، بحضور قوات الأمن الإسرائيلية في بعض الحالات.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفلان، بجروح بعد أن هاجم مستوطنون إسرائيليون مدرسة بالحجارة والعصي. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ١٥ فلسطينياً، من بينهم اثنان بالذخيرة الحية، في اشتباكات مع المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية التي رافقتهم. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب فردان من قوات الأمن الإسرائيلية بجروح بعد أن هاجمتها مجموعة من المستوطنين جنوب حوارة، وهو أمر أدانته كبار المسؤولين الإسرائيليين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه فتح تحقيقات في حالتين منفصلتين، وثق فيهما اعتداء جنود بعنف على فلسطينيين أو إطلاقهم النار باتجاه منازل الفلسطينيين.

وأشعر بقلق بالغ إزاء حدة العنف الذي تشهده الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك العدد الكبير من الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية والهجمات المسلحة العديدة التي يشنها فلسطينيون ضد إسرائيليين، بما في ذلك عمليات القتل، علاوة على عنف المستوطنين. وأعيد التأكيد على وجوب محاسبة مرتكبي جميع أعمال العنف وأنه يجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن لا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما لا يمكن تجنبها تماماً من أجل حماية الأرواح. إنني أشعر بالفرح لأن الأطفال ما زالوا يتبعون ضحايا للعنف. فيجب ألا يكون الأطفال على الإطلاق أهدافاً للعنف أو أن يتعرضوا للأذى.

وقد هدمت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣٨ مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة جيم وثلاثة مباني في القدس أو

الولايات المتحدة. وذلك تطور هام وباعث على الأمل، وآمل أن يعزز زيادة الاستقرار في المنطقة. وأشدّد على أهمية قيام لبنان بتشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس جديد، عملاً بالإطار الدستوري للبلاد.

وأخيراً، أود أن أعود إلى حيث بدأت. فثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات ملموسة من قبل جميع الأطراف لمعالجة الحالة في الميدان. وأدعو القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى إدراك ما هو على المحك واتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الهدوء. وأود أن أكرر أن هذه الجهود تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي الكامل. ولكن ما لم تعالج المسائل السياسية الأساسية، سيستمر انعدام الثقة والعداء المتأصلين في الازدياد. وأنا أرى بوضوح تزايد إحباط الفلسطينيين وغضبهم في مواجهة عقود من الاحتلال الإسرائيلي. وتحتاج السلطة الفلسطينية على وجه الاستعجال إلى دعم اقتصادي وحيز سياسي لممارسة سلطتها بالكامل، بما في ذلك الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتظل الأمم المتحدة منخرطة بنشاط مع جميع الأطراف ذات الصلة، وهي ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل الصراع بإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بدولة غابون الشقيقة على قيادتها المقتدرة لمجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. لقد استمعنا إلى الإحاطة التي قدمها السيد فينسلاند.

إن شعبنا وأطفالنا وشبابنا يُقتلون. ولن يموتوا في صمت، ولن يموتوا عبثاً. وما يحدث بعد ذلك مسؤولية مجلس الأمن. لقد جربنا كل شيء. وطرقنا كل باب، وبحسنا عن أي سبيل يؤدي إلى الحرية والكرامة، والعدالة والانتصاف؛ والسلام والأمن المشتركين. من ذا الذي

معبر كرم أبو سالم انخفاضاً طفيفاً، حيث بلغ المتوسط اليومي ١٩٢ شاحنة، مقارنة بـ ٢٢٣ شاحنة الشهر الماضي.

وقد نجم التأخير في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق، مثل محطة تحلية المياه المركزية في غزة، عن التأخير في الموافقات الإسرائيلية على دخول المواد في إطار آلية إعادة إعمار غزة. إن كفالة الموافقة في الوقت المناسب على دخول هذه المواد أمر أساسي لدفع المشاريع الإنمائية الهامة إلى الأمام واستدامة دعم الجهات المانحة الحيوي لتلك المشاريع.

وفي الضفة الغربية، بدأت السلطات الإسرائيلية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر تنفيذ مرحلة تجريبية للقواعد التنظيمية الجديدة التي تنظم دخول بعض حاملي جوازات السفر الأجنبية إلى الضفة الغربية. وصدرت اللوائح الجديدة في سياق التماس قُدِّم إلى محكمة العدل العليا وهي أكثر تفصيلاً وتحديداً بكثير من تلك التي كانت مطبقة في الماضي.

ومما يؤسف له أن الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال تواجه فجوات تمويلية مزمنة. فحتى تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن قد تم الوفاء سوى بنسبة ٥٧ في المائة من متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية، بينما يواجه الفلسطينيون في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ضغوطاً اقتصادية إضافية وخطر انعدام الأمن الغذائي بسبب تكاليف المعيشة.

وفيما يتعلق بالمنطقة تم الحفاظ عموماً على وقف إطلاق النار في الجولان بين إسرائيل وسورية على الرغم من الانتهاكات العديدة لاتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض الاشتباك بين القوات من جانب الطرفين، بما في ذلك قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار إلى داخل المنطقة الفاصلة واستمرار وجود القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة. إنني أُذكر الطرفين بضرورة التقيد بأحكام الاتفاق ومنع مخاطر التصعيد.

وأرحب بتوقيع حكومتي لبنان وإسرائيل في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق يسوى نزاعهما على الحدود البحرية، بوساطة من

يوصل الممثل الإسرائيلي مطالبة الجميع بوضع أنفسهم في مكان إسرائيل، أم يجب أن أقول جنود الجيش الإسرائيلي؟ يسأل ماذا سيفعلون "إذا" (حصل كذا وكذا). حسنا، أطلب من الجميع أن يضعوا أنفسهم في مكاننا، حيث تعبت أقدامنا وأدميت جراء مسيرتنا الطويلة إلى الحرية. واسمحوا لي أن أسأل الجميع هنا عما كانوا سيفعلونه لو احتل بلدهم وسرقت أراضيهم وتعرض شعبهم للاضطهاد - أو الأفضل من ذلك، ماذا فعلوا عندما كانوا كذلك؟ أطلب إلى الجميع قراءة تاريخهم مرة أخرى - ماذا فعلوا؟

منذ فترة طويلة، قلنا إن الوقت قد حان للأخذ بالقول: عش ودع غيرك يعيش. إما أن نعيش جنبا إلى جنب أو، أخشى، أننا قد نموت جنبا إلى جنب. ساعدونا على العيش. إن هذا هو مجلس الأمن. فأيدوا هذا الخيار. هل الأمن في أفضل أحواله باحتلال أرض ونقل ٧٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي لاستعمارها؟ وهل أفضل طريقة لتحقيق الأمن هي فرض الحصار أو قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء والأطفال؟ هل السبيل الأفضل لإحلال الأمن بنشر اليأس انتشار النار في الهشيم؟

يجب أن أسأل، أين الحد الذي ينتهي عنده حق إسرائيل في الأمن؟ إسرائيل تطالب بتحقيقه في مدننا وقرانا، وفي مدارسنا وجامعاتنا، وفي مساجدنا وكنائسنا وفي بيوتنا. ومن أين يبدأ حقنا في الأمن؟ من أين؟ ما الذي على إسرائيل أن تفعله ليطلق عليها في نهاية المطاف ما هي عليه حقاً، المعتدية؟ وبينما لكل شعب على وجه الأرض الحق في الدفاع عن نفسه، فإن هذا الحق ملك لنا، وليس لمن يستعمرون أرضنا. لقد اخترنا طريق السلام، وردت إسرائيل بمزيد من العنف والاستعمار والضم والعدوان. لكنني لست هنا للتكلم عن إسرائيل. إن إسرائيل قوة استعمارية تتصرف على هذا النحو، وتستولي على أراضيها بشكل غير قانوني وتضطهد شعبنا. أنا هنا لأسأل المجتمع الدولي عما يفعله حيال ذلك وعما ينتظره.

إننا نبتعد عن كل عزم عقده المجلس وعن هدفنا المشترك. لقد استثمر المجتمع الدولي الكثير من الوقت والجهد والكثير من الموارد

يعتقد أنه من الحكمة إغلاق كل باب في وجهنا؟ ألم يتساءلوا عما سيحدث إذا وصلنا إلى طريق مسدود؟ إننا لا ندخر جهداً لإثبات أن ثمة سبيل سلمي للمضي قدماً. ومن الذي يستفيد من إثبات أننا مخطئون؟ كيف يمكننا أن نشرح لشعبنا أنه بعد مرور ٧٥ عاماً على النكبة ما زال يتعين عليه انتظار دوره ليكون حراً؟

إن كل حركة تحرر ناضلنا معها جنبا إلى جنب أصبحت الآن دولة مستقلة. لقد أصبحت إسرائيل، التي تضطهدنا، الدولة العضو التاسعة والخمسين في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩؛ وبعد ٧٣ عاماً و ١٣٤ دولة عضواً، لم تصبح دولة فلسطين بعد دولة عضواً في الأمم المتحدة.

فماذا يعني أن يكون المرء مؤيداً لحل الدولتين ثم يمنح السلطة القائمة بالاحتلال حق النقض على حقنا في تقرير المصير وعلى الاعتراف بدولتنا وعلى عضويتنا في المنظمة؟ والاعتراف بفلسطين ليس ورقة يجب استخدامها في الوقت المناسب. حتى لو كان الأمر كذلك، انظروا حولكم. لم يعد هناك أي وقت. إنها الخطوة السياسية والقانونية والأخلاقية الصحيحة التي ينبغي اتخاذها.

تصوروا لو أن أوروبا قررت عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تفعل إسرائيل ذلك. من كان المستفيد من ذلك؟ لا أحد. كان من الممكن أن يكون قراراً ظالماً أخلاقياً وغير مبرر سياسياً. لقد ساهم الاعتراف الأوروبي والأمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل حاسم في اضطرار إسرائيل في نهاية المطاف إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. إسرائيل تحاول تدمير دولة فلسطين. ودور المجتمع الدولي هو حمايتها، وإلا فإنه يتخلى فعلياً وتاماً عن حل الدولتين.

لم نأت إلى هنا شهراً بعد شهر أو ننتقل من عاصمة إلى أخرى للمطالبة بأسلحة هجومية أو حتى أسلحة دفاعية. لقد جئنا طالبين الحماية الدولية لشعبنا - وهي حماية يستحقها. وإذا لم يتم توفير تلك الحماية وإذا استمر العدوان على شعبنا، فما هي النتيجة المتوقعة؟ إن إسرائيل تقتل وتشوه وتشرد وتهين ثم تتساءل كيف تحول الشباب الفلسطيني إلى أسود.

إن الشعوب المضطهدة لا تستسلم. إنها لا تنتظر أيضا أن يقرر مضطهدهم في يوم من الأيام أخيرا أن يفعل الشيء الصحيح، خاصة عندما يؤكد كل شيء من حولهم أن مضطهدهم ليس لديه أي نية لتغيير مساره. إن أبناء شعبنا ينظرون حولهم ولا يرون سوى المزيد من المستوطنات والمستوطنين. ويرون الجدران والحصار فيما المنازل تُهدم والأسر تُشرد. وأينما يولون أبصارهم، يرون خطط الضم - الضم الذي أعلنته إسرائيل في القدس قبل ٤٠ عاما والضم الذي شرعته في بقية الضفة الغربية. إنه ضم لا هودة فيه وغير مقبول ولا يمكن إنكاره. ونعلم أن العالم يعترف بحقنا - ونعلم أن المجلس يعترف بها أيضا. ولكن دعنا يجب أن ينطوي أيضا على الوقوف في وجه الاحتلال. فهل يتحلى مجلس الأمن الجبار بالشجاعة للوقوف في وجه الاحتلال؟ وإن كان ثمة ما يمكن عمله أكثر من ذلك - وأعضاء المجلس يعرفون أن هناك الكثير - فينبغي لهم أن يفعلوا ذلك. وعليهم أن يفعلوه الآن. فماذا ينتظرون؟ لقد انقضت ما يقرب من ٧٥ عاما على النكبة. لقد مر ما يقرب من ٥٥ عاما منذ بدء الاحتلال. فماذا ينتظرون؟ عليهم القيام بذلك - لإضاءة شمعنا الآن، قبل أن يسيطر الظلام.

فلنتقوا في رجل طال به المقام في هذه الدنيا: لقد وصلنا إلى نهاية الطريق. وما أن نجتاز هذه العتبة، فلا عودة إلى الوراء. إننا نقفز نحو المجهول، باستثناء حقيقة واحدة - سنشهد المزيد من إراقة الدماء حتى نجد أنفسنا مرة أخرى في وضع يمكننا من إيجاد سبيل للمضي قدما، ربما بعد عقود من الآن. ولن ييأس شعبنا. ولن يتنازل عن هويته الوطنية ولن يرضخ. وسيصبح الشعب الفلسطيني حرا. يوما ما. بطريقة أو بأخرى. لقد اخترنا السبيل الذي دلنا العالم على أنه الأفضل - الطريقة التي أخبرنا المجلس أنها الأفضل. وأحث أعضاء المجلس على ألا يسمحوا لإسرائيل بأن تثبت أنهم مخطئون، من أجلنا ومن أجلهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا من فورنا إلى الممثل الفلسطيني. وكلنا نقرأ رسائله - مئات الرسائل كلها. واستمعنا

للهوض بجل الدولتين. هل سيفقد مكتوف الأيدي بينما تقوضه إسرائيل؟ أطلب إلى المجتمع الدولي ألا يتظاهر بأنه لا يستطيع أن يرى ما هو البديل لحل الدولتين. لا تخافوا من كلمة الفصل العنصري، ولا تخافوا مما يعنيه هذا الواقع بالنسبة للفلسطينيين اليوم ولكل شخص آخر غدا. كثيرون يقولون ذلك خلف الأبواب المغلقة وينكرونه علنا. وإذا كان المجتمع الدولي عاجزا حتى عن قول ذلك، فكيف يمكنه محاربتة؟

لا يقتصر دور المجلس على تحديد الطريق إلى الأمام؛ بل التأكد من أن الدول تشرع فيه وتتواصل المضي قدما حتى تصل إلى المقصد. ولا يعني ذلك اتخاذ قرارات والسماح بانتهاكها على مدى عقود. إنه ليس فقط ذكر القانون، ولكن أيضا، والأهم من ذلك، التمسك به. إذا كان المجلس غير قادر أو غير راغب في القيام بذلك، تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية تحديد الإجراءات التي يلزم اتخاذها دعما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسلام العادل والدائم.

إن نظامنا القائم على القانون الدولي لم يتصور قط حالة احتلال دائم. ولهذا السبب أعاد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التأكيد على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. ولهذا السبب يُرفض الضم. ولهذا السبب اعتبر القانون الدولي الإنساني جميع مظاهر الاستعمار انتهاكات جسيمة، ولهذا السبب حددها القانون الجنائي على أنها جرائم حرب. ولهذا السبب يعتبر العدوان الجريمة الدولية العليا وأبشع أشكال استخدام القوة. حسنا، إسرائيل ترتكب هذه الأعمال في وضوح النهار وفي تحد للعالم وللقانون.

وإذا كان أي شخص هنا يشعر بالثقة في أن إسرائيل لا ترتكب هذه الأعمال، فلنوقف المناقشة. وبدلا من ذلك، لنطلب من أكثر الأجهزة حجية في العالم أن تتخذ قرارا. فلنذهب إلى محكمة العدل الدولية وندعها تتخذ قرارا وقائعا وقانونيا في ذلك الصدد. هل هذا احتلال مؤقت أم تمويه للضم الدائم؟ هل هو قانوني أم أنه أبشع مظاهر الاستيلاء على الأراضي بالقوة؟ هل هو تمييزي بطابعه وعن قصد أم لا؟ وإذا كان أي شخص هنا يعتقد بصدق أن الأمر ليس كذلك، فلنسأل المحكمة.

إن السلطة الفلسطينية، بدلا من استثمار جميع مواردها في تحسين حياة شعبها، تفضل تعزيز ثقافة الكراهية وتشجيع العنف. إن رفض حتى الاعتراف بحق دولة يهودية في الوجود على مدار أجيال هو ما يحول حقاً دون إحراز أي تقدم، بالإضافة إلى أن الفلسطينيين منقسمون والرئيس عباس لا يمثل حتى كل الشعب الفلسطيني ولا يسيطر على غزة.

ربما تلعب السلطة الفلسطينية دور الضحية هنا في المجلس. ولكنها في شوارع نابلس وجنين تشيد بالإرهابيين. وفي الأسبوع الماضي، زار رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أسر الإرهابيين في جنين، مشجعا للعنف وداعما للتحريض. وقبل يومين فقط، أثنت وزيرة الصحة الفلسطينية مي الكيلة على أعضاء تنظيم "عرين الأسود" الإرهابي وأعربت عن احترامها لهم. ولكن ذلك ينبغي ألا يشكل مفاجأة. ففي نهاية المطاف، أوضح رئيسهم، الرئيس عباس - تماما مثل سلفه ياسر عرفات - بجلاء آراءه بشأن الإرهاب والتحريض. فمن تمويل الإرهابيين من خلال سياسته الملتوية المتمثلة في الدفع مقابل الذبح إلى الثناء كثيرا على الشهداء، تتبع ثقافة الكراهية الفلسطينية حقا من القمة. وعندما يصل هذا التحريض إلى القاعدة، فإن الإسرائيليين الأبرياء هم من يدفعون الثمن في نهاية المطاف.

لقد أمضت القيادة الفلسطينية سنوات عديدة في تكرار ادعاءاتها التي لا أساس لها هنا على الساحة الدولية. ولكنهم في الوقت نفسه يرفضون باستمرار الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل ويرفضون كل خطة سلام تُعرض عليهم، سواء من قبل إسرائيل أو من قبل الرؤساء الأمريكيين، من الحزبين السياسيين الرئيسيين على السواء.

لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال المفاوضات المباشرة والتنازلات المتبادلة - وأكرر - المتبادلة. ولكن هذه حقيقة يرفض الفلسطينيون قبولها. وقد استمعنا جميعا إلى الرئيس عباس عندما تكلم في الجمعية العامة في الشهر الماضي، وهو يشن مرة أخرى حملات من جانب واحد للحصول على مركز العضوية الكاملة أو إقامة دولة

إلى الرئيس عباس يتكلم من على منبر الجمعية العامة قبل شهر فقط (انظر A/77/PV.10). والرسالة نفسها. لم تتغير. إنها رسالة الضحية المزيفة وأكاذيب القمع وأوهام العدوان. وهنا في الأمم المتحدة، يرسم الفلسطينيون صورة لا علاقة لها بالمرّة بالواقع. ومع ذلك، يختار الكثيرون في المجتمع الدولي تصديقها. وكل ما يحتاجه أي شخص لعدم التأثر بأكاذيب الفلسطينيين هو أن يطل برأسه خارج أسوار هذه المؤسسة. وكل ما على أي شخص فعله هو النظر إلى الحقائق في الميدان.

واليوم مرة أخرى، نسمع أكاذيب فجّة. يصف الممثل الفلسطيني إسرائيل بأنها دولة استعمارية. ولكن اليهود يعيشون في يهودا والسامرة منذ آلاف السنين. فلا يمكن لهم أن يستعمروا ديارهم. وإذا كان ما يقوله الممثل الفلسطيني عن إسرائيل صحيحا، فكيف يمكن أن توقع إسرائيل ستة اتفاقات سلام مع جيراننا الإقليميين؟ لا - إن إسرائيل في خضم موجة إرهابية. ومنذ بداية هذا العام وحده، ارتكب الفلسطينيون أكثر من ٤ آلاف هجوم إرهابي على الإسرائيليين. لقد أصبح الدهس بالسيارات والرشق بالحجارة وإلقاء القنابل الحارقة والطعن وإطلاق النار والصواريخ والعديد من أعمال العنف الفلسطينية الأخرى واقعا معاشا بالنسبة لملايين الإسرائيليين. وذلك الواقع المتمثل في الإرهاب الفلسطيني موجود منذ عقود، حتى قبل إقامة إسرائيل بوقت طويل.

نوشك قريباً على إحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد خطة الأمم المتحدة للتقسيم لإقامة دولة يهودية إلى جانب دولة عربية - وهو ما وصفه صديقي هنا بالنكبة - قرار للأمم المتحدة. وقد رفض الفلسطينيون تلك الخطة رفضا قاطعا، ومنذ ذلك الحين ازداد إرهابهم ضد الإسرائيليين بشكل كبير. وكثيراً ما أسأل نفسي إن كنا، هنا في الأمم المتحدة، نتذكر جميعاً القرار التاريخي بإقامة دولة يهودية ودولة عربية. هل يتذكر أعضاء مجلس الأمن من الذي قبل بالخطة ومن رفضها وشن حرباً؟ لم يتزايد حجم الإرهاب الفلسطيني وخطره من تلقاء نفسه. بل جاء نتيجة مباشرة لعقود من التحريض والكراهية. وهذا هو الجزء الذي ينسى الممثل الفلسطيني دائما ذكره.

النزاع بصورة مباشرة بمواصلتها السير على الدرب الانفرادي المنحاز للفلسطينيين. والسبيل الوحيد للمضي قدماً هو التوقف عن إلقاء اللوم على إسرائيل في كل مشاكل المنطقة. فمن خلال إلقاء اللوم حصراً على إسرائيل، يكافأ الفلسطينيون على تحريضهم وإرهابهم، وتقل فرص السلام.

وفي حين أن التركيز غير المتناسب لهذه المؤسسة لا يؤدي إلا إلى إدامة النزاع، فإنه يبعد التركيز عن الخطر الأكثر أهمية الذي يتهدد الشرق الأوسط، وحتى للعالم. طوال سنوات، قالت إسرائيل إن إيران هي الخطر الأكبر على الشرق الأوسط. غير أنه يبدو أن تحذيراتها لم تلق آذاناً صاغية في الغالب. واليوم، لا يمكن أن يكون التهديد الإيراني أكثر وضوحاً، ولكننا ما زلنا نجلس هنا في هذه المناقشة التي تركز على أكاذيب الفلسطينيين وإداناتهم.

إن إيران قد تهدد إسرائيل علناً بالإبادة، لكن شعب إيران هو الذي يعاني أكثر من غيره من قسوة آيات الله وإرهابهم. لم يتمكن النظام الإيراني المجرم، على مدى الأسبوعين الماضيين، من إخفاء معدنه الحقيقي. لقد انكشف وجهه الحقيقي للعالم بأسره ليراه، ولا يمكن حقاً إنكار وحشيته. يضطهد النظام النساء، في حين يقتلن لعدم ارتدائهن الحجاب على نحو صحيح. وعندما يحتج الشعب الإيراني سلمياً على هذه الوحشية، يتم قمعه بالذخيرة الحية. لقد قُتل مئات المحتجين، من بينهم أطفال، واعتُقل الآلاف. كم عدد الإيرانيين الأبرياء الذين يجب أن يموتوا على أيدي آيات الله قبل اتخاذ أي إجراء؟

يترك النظام شعبه يموت عطشاً في أصفهان، بينما يمول الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وتعدم إيران الآلاف من مواطنيها، وأولئك الذين لا يتم إعدامهم أو قتلهم على أيدي الشرطة أو تعذيبهم أو سجنهم أو ضربهم يُسلبون من أبسط حقوقهم. وليس من المستغرب أن الجزاءات الاقتصادية - وأكرر الجزاءات الاقتصادية - لا تردع هؤلاء الطغاة الوحشيين المتعطشين للدماء. يمكننا جميعاً أن نرى مدى شراسة آيات الله تجاه شعبهم، لكن مخالبتهم الإرهابية تصل إلى ما هو أبعد من حدود إيران. إنهم يعرضوننا جميعاً للخطر.

بحكم الأمر الواقع، متجاوزا الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وليس هذا هو الطريق إلى السلام. بل إنه يزيد الأمور سوءاً. ولكن هذه المنظمة ترفض فهم تلك الحقائق. وتفضل الأمم المتحدة وهيئاتها أن تظل متخبطة في شبكة الأكاذيب الفلسطينية. ولكن الأسوأ من ذلك هو أن هذه المؤسسة تتبنى نهج الفلسطينيين الأحادي الجانب الخطير. وتفضل الأمم المتحدة وهيئاتها والعديد من الدول الأعضاء شيطنة إسرائيل وإلقاء اللوم على طرف واحد فقط في جميع جوانب النزاع. وعلى سبيل المثال، يركز مجلس حقوق الإنسان المنحاز موارد غير متناسبة بطريقة عبثية على إدانة إسرائيل وحدها. بل إن مجلس حقوق الإنسان كرس بندا دائما لإسرائيل على جدول أعماله، مما يكفل أن توفر كل دورة من دوراته فرصة لمهاجمة الدولة اليهودية.

إن تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل (انظر A/77/328)، الذي قُدّم إلى اللجنة الثالثة أمس، دليل آخر على التحيز ضد إسرائيل ومعاداة السامية من جانب مجلس حقوق الإنسان. وخلال الأسبوعين المقبلين، ستصوت كل لجنة من لجان الأمم المتحدة تقريباً على مشاريع قرارات أحادية الجانب معادية لإسرائيل. وتلك المجموعة من مشاريع القرارات، أي المجموعة الفلسطينية، تأخذ عملياً كل قضية تعالجها هذه المؤسسة وتجد طريقة لإدانة إسرائيل بشأن هذا الموضوع. ومما يثير الصدمة أن مشاريع القرارات المتحيزة هذه، المليئة بالأكاذيب، تُعتمد كل عام بتأييد واسع النطاق. إن قائمة ممارسات الأمم المتحدة المعادية لإسرائيل لا حصر لها حقاً.

إن هوس هذه المؤسسة بتركيز كل الإدانة على جانب واحد - على إسرائيل - ليس جزءاً من المشكلة فحسب، بل هو المشكلة. إن النهج المنحاز المتمثل في إلقاء اللوم حصراً على الدولة اليهودية يبعث برسالة مفادها أن الفلسطينيين ليسوا مضطرين إلى تقديم تنازل واحد. إذا كانت إسرائيل دائماً مخطئة، فلماذا إذن يجب أن يتخلوا عن مطلب واحد؟ هذه ليست الطريقة لتحقيق السلام. وهي في الواقع تجعل السلام مستحيلاً. إن الأمم المتحدة وهيئاتها والعديد من الدول الأعضاء تديم

ينبغي أن يكون واضحاً اليوم لجميع الأعضاء أنه لا يمكن الوثوق بكلمة واحدة يقولها الديكتاتوريون الإيرانيون المتعطشون للدماء. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تحلق الميَّرات الإيرانية في سماء أوروبا، وتعيثُ فساداً. وقد قام رئيس إسرائيل في هذا الأسبوع تحديداً، وفي زيارة إلى الولايات المتحدة، بإطلاع الرئيس بايدن على دليل قاطع على أن الطائرات الميَّرة العاملة في أوكرانيا هي من منشأ إيراني. ولم يعد هناك شك في أن الأسلحة الإيرانية تُستخدم الآن في أوروبا. غير أن آيات الله يواصلون إنكار الحقيقة بشكل صارخ. وهم يكذبون ببساطة مباشرة في وجوها.

وينبغي أن يكون ذلك مدعاة للقلق الشديد، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال فكرة جيدة. وإذا استمر الإيرانيون في الكذب بشأن طائراتهم الميَّرة، فيمكنني أن أؤكد للمجلس أنهم يكذبون أيضاً بشأن برنامجهم النووي وأهدافه. أين المنطق في التفاوض على اتفاق نووي، أو أي شيء آخر، مع مرضى بدء الكذب، خاصة عندما يكون هذا اتفاقاً قصير النظر سينتهي في غضون سنوات فقط؟ ولكن أود أن أكون واضحاً، سوف يتابع النظام الإيراني السعي وراء طموحاته النووية القاتلة بوجود الاتفاق أو في غيابه.

وهناك طريقة واحدة فقط لإقناع النظام بالتخلي عن السباق إلى قنبلة ذرية - تهديد عسكري موثوق به. وقد نجح ذلك في عام ٢٠٠٣ وسينجح مرة أخرى اليوم. إن التهديد العسكري الموثوق به الذي يعرض حكم آيات الله للخطر هو وحده الذي سيمنع الخطر الجسيم الذي سنواجهه إذا أصبحت إيران دولة من دول العتبة النووية.

ولن ننعم بالسلام إلا عندما تُردع القوى المتطرفة الخطيرة والتي لا ترحم في منطقتنا. ومن المؤسف أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط من خلال القوة. واليوم الذي يفهم فيه المجلس ذلك الدرس القيم ويستوعبه سيكون اليوم الذي يعم فيه السلام أخيراً جميع أنحاء المنطقة. وكما تُثبت هذه المناقشات الشهرية، للأسف، فالجدال حول النزاعات التافهة في إسرائيل لا يقرّب المصالحة. فلننظر إلى الصورة

وإلى جانب التهديد المستمر الذي تشكله إيران على التجارة البحرية وطرق الشحن - وننتذكر جميعاً هجوم عام ٢٠٢١ على ناقلة النفط ميرسر ستريت الذي قُتل فيه أفراد بريطانيون ورومانيون من الطاقم - فإن إيران هي أيضاً الراعي العالمي الأول للإرهاب. يغدق النظام بلايين الدولارات على وكلائه الإرهابيين المنتشرين في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

وما بين حماس والجهاد الإسلامي في غزة وحزب الله في لبنان، وبفضل التمويل الإيراني، يتم حالياً توجيه مئات الآلاف من الصواريخ إلى البلدات والمدن الإسرائيلية. وتشكل رعايته للحوثيين في اليمن وتهريب الأسلحة لهم تهديداً لكل من البنية التحتية الحيوية والمدنيين الأبرياء في جميع أنحاء دول الخليج. لكن إيران لا تستخدم وكلاءها الإرهابيين لإحداث الدمار وحسب. إنها تستخدم جيشها الخاص أيضاً بشكل مباشر. فقد شنّ الحرس الثوري الإيراني مؤخراً هجوماً ضد الأكراد في العراق، أسفر عن مقتل أو إصابة عشرات المدنيين. والتهديد الأكثر أهمية هو أن إيران تعدو بأقصى سرعة نحو الأسلحة النووية.

ومنذ أن بدأت المفاوضات لتجديد الاتفاق النووي، كان من الواضح أن هدف إيران هو المماثلة مع الاستمرار في تطوير قدراتها النووية العسكرية. وما بين أجهزة الطرد المركزي المتطورة بشكل متزايد ومخزونات المتزايدة من اليورانيوم عالي التخصيب، أصبحت إيران أقرب من أي وقت مضى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ولنتخيل كم ستزيد جرأة وكلاء إيران الإرهابيين عندما يمكنهم العمل بحرية تحت المظلة النووية لآيات الله.

غير أن العدوان الإيراني يمتد إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط. ومجرد كونها مصدراً لكل الشرور الإقليمية لا يكفي؛ فلدى إيران طموحات أعلى بكثير. إن الهجوم الجريء الذي شنته إيران مؤخراً على البنية التحتية السيبرانية في ألبانيا هو دليل آخر على أن لا أحد في مأمن من التأثير المدمر لآيات الله. ويرغب النظام الإرهابي المارق في تصدير ثورته الشيعية الراديكالية إلى جميع أنحاء العالم. وهو الآن يتسبب أيضاً في مذبحه بأوكرانيا.

محجف على إسرائيل. ومشاريع القرارات والأنشطة الانفرادية تلك تشتت الانتباه ولا تسهم بتاتا في تحسين الحالة في الميدان. وتلك النصوص التي عفا عليها الزمن لا تجسد الحقائق المتغيرة في الميدان، التي تتسم بفرص جديدة للتعاون الذي بشر به الاتفاق الإبراهيمي وغيره من اتفاقات التطبيع.

وفي الوقت نفسه، نفهم أن الشعب الفلسطيني يحتاج ويستحق أفقا سياسيا وأملا يتطلع إلى تحقيقه. وبدلا من مجرد اعتماد قرارات الجمعية العامة تلك، ينبغي لنا جميعا أن نفكر في كيفية النهوض بشكل جماعي بقضية السلام.

وعلى الرغم من شواغلنا العميقة إزاء الحالة الأمنية في الميدان، نرى أيضا أن من المهم تسليط الضوء على التقدم الحقيقي المحرز. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد أشهر من الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة، توصلت حكومتا إسرائيل ولبنان إلى اتفاق لإنهاء نزاعهما على الحدود البحرية رسميا وإقامة حدود بحرية دائمة بينهما. وهذا الاتفاق يؤمن مصالح البلدين ويمهد الطريق لمنطقة أكثر استقرارا وازدهارا. وتشيد الولايات المتحدة بعمل إسرائيل ولبنان للتوصل إلى ذلك الاتفاق التاريخي.

ويؤكد الاتفاق رؤية الرئيس بايدن لمنطقة الشرق الأوسط، وهي إقامة منطقة أكثر أمنا وتكاملا وازدهارا، تتحقق من خلال الدبلوماسية والتعاون. ويتيح فريق عمل منتدى النقب فرصة ماثلة لبلدان المنطقة لتتحية خلافاتها جانبا والعمل من أجل تحقيق الأمن والازدهار المشتركين.

وأود أن أوضح أنه رغم أن اتفاقات السلام الإقليمية ليست بديلا عن السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، فإننا نعتقد أنه يمكن الاستفادة من الزخم الذي توفره تلك الفرص للنهوض بالتقدم المحرز نحو الحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض. ويجب أن يظل الإسرائيليون والفلسطينيون ملتزمين بفكرة أن جميع الشعوب تستحق الأمن والعدالة والكرامة والديمقراطية. ويتعين على الطرفين العمل بحسن نية صوب رؤية دولتين لشعبين. وفي هذا السياق، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن

الأكبر والأوسع. لقد حان الوقت لإسقاط كل الأكاذيب والتحريفات التي تستهلك الكثير من وقت المجلس والتركيز على القضايا الملحة المطروحة. فهذا هو السبيل الوحيد لضمان مستقبل للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن بالغ قلقنا إزاء الحالة الأمنية في الضفة الغربية.

سيكون هذا العام أشد الأعوام فتكا بالنسبة لفلسطيني الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٦. فقد شهدنا تصاعداً مقلماً في أعمال العنف في العديد من مدن الضفة الغربية وزيادة حادة في الوفيات والإصابات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بمن في ذلك الأطفال. وفي الشهر الماضي وحده، قتل ما لا يقل عن ٢٣ فلسطينيا وأربعة إسرائيليين، وتزايدت الهجمات التي يشنها المتطرفون العنيفون.

وندعو السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى بذل كل ما في وسعها لمنع هذا العنف. وهذا يعني أن تمتنع قوات الأمن على الجانبين عن اتخاذ إجراءات غير منسقة تؤدي إلى تقويض التعاون الذي يواجه بالفعل أوقاتا صعبة. وكما قال الرئيس بايدن، يستحق الفلسطينيون والإسرائيليون سواسية أن يعيشوا في أمان وطمأنينة. ويستحق الشعبان التمتع بتدابير متساوية من الحرية والكرامة والعدالة.

ومثلما طالبنا السلطة الفلسطينية ببذل المزيد من الجهد لمنع الهجمات، فإننا ندعو إسرائيل أيضاً إلى استخدام موارد وتطبيق تدابير لمنع جميع الهجمات العنيفة على الفلسطينيين وإجراء التحقيقات فيها. ويجب محاسبة جميع الجناة على هجماتهم الشائنة. ويجب أن يرى العالم أن الاعتقالات والإداناة والعقوبات تنفذ دون تحيز.

وإذ نوشك على بدء ذروة موسم انعقاد اللجان الرئيسية، نواجه مرة أخرى عدداً غير متناسب من مشاريع القرارات التي تركز بشكل

وكما ذكرنا في الماضي، فإننا ندين جميع حوادث العنف واستخدام القوة والعمل الأحادي من كلا الجانبين. ولا نعتقد أن العنف يمكن أن يساعد في حل النزاع في الشرق الأوسط ونحث جميع الجماعات المسلحة على توجيه طاقاتها نحو عملية سياسية قوية يمكن أن تحقق السلام الذي تشتد الحاجة إليه - وهو شرط مسبق للازدهار والاستقرار الإقليميين.

وندعو كلا الجانبين وجميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، فضلا عن جميع أعمال الاستفزاز والتدمير والقتل وانتهاكات حقوق الإنسان، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما نعلم جميعاً، ستجري دولة إسرائيل انتخاباتها الخامسة في غضون ثلاثة أعوام ونصف العام خلال أيام قليلة. ونثق بأن رؤية الحل القائم على وجود دولتين، التي حظيت باعتراف واسع النطاق وقبول عام بوصفها تسوية شاملة للنزاع الذي طال أمده، ستظل تحظى بتأييد بوصفها توافق آراء المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد اقتناعنا القوي بأن انعدام الأمن المتزايد في منطقة الشرق الأوسط لا يبشر بالخير بالنسبة لآفاق التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وندعو كلا الجانبين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات والإضرار بالسلام والثقة المتبادلة اللازمين على نحو عاجل لتحقيق استقرار الحالة وعكس الاتجاهات السلبية على الأرض.

ونحث المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على توخي نهج بناء بالحفاظ على مشاركة الأطراف، التي لا بد من جهودها بحسن نية لحل النزاع المستمر منذ عقود.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وأؤكد له دعم أيرلندا القوي لعمله، وأشدّد على أهمية التيسير المستمر من قبل جميع الأطراف لجهوده.

تمتنع إسرائيل والسلطة الفلسطينية عن اتخاذ إجراءات انفرادية تقوض تلك الرؤية.

والتقدم لن يكون سهلاً. ففتحية عقود من المظالم جانباً تتطلب الشجاعة والصبر، ولكنها هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. ولا يوجد طريق مختصر لإحلال السلام.

السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته وعلى العمل الجاري لضمان التوصل إلى حل ودي للنزاع في الشرق الأوسط فيما يتعلق بقضية فلسطين.

وتحيط غانا علماً بالمحاولات الدبلوماسية الإيجابية والجريئة التي بذلتها إسرائيل في الآونة الأخيرة لتحسين العلاقات مع جيرانها والبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. ونرحب بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه أمس مع لبنان لترسيم وتنظيم حقوقهما في احتياطيّات الغاز على حدودهما البحرية المشتركة. ونتوقع ونأمل أن يمثل هذا التقارب بداية مبادرات من الجانبين تؤدي إلى تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين.

ونشيد بجهود حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ساعدت على التوسط في ذلك الاتفاق التاريخي. ونعتقد أن الأمر يتطلب قيادة جريئة للاستثمار في السلام وتشجيع البلدين وجميع بلدان المنطقة على العمل من أجل حسن الجوار ودعم النوايا الحسنة في الشرق الأوسط - وهي منطقة ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية استراتيجية لدولها وللعالم بأسره.

ومن المؤسف أن الحالة الأمنية في الشرق الأوسط لم تشهد تحسناً كبيراً منذ اجتماعنا السابق (انظر S/PV.9139). وبدلاً من ذلك، شهدنا احتداماً للعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في شمال الضفة الغربية في الشهر الماضي. واتسمت هذه الفترة بعمليات إسرائيلية شبه يومية لاجتثاث المسلحين في أعقاب موجة من الهجمات المميتة ضد الإسرائيليين. كما حدث ارتفاع في عدد المدامات والاعتقالات التي تركزت في نابلس ومخيم جنين للاجئين.

(انظر A/77/PV.8). ونحث الحكومة الإسرائيلية على القيام بأعمال ملموسة لدعم ذلك التطلع.

إن استمرار إسرائيل في دعم المستوطنات وتوسيعها يقوض المعايير المعترف بها للحل القائم على وجود دولتين. وتحض مجدداً أيرلندا إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. فتلك الأنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتنتهك انتهاكاً صارخاً قرارات مجلس الأمن. ويساورنا قلق خاص إزاء الزيادة الحادة في عنف المستوطنين المنسق والمسلح في أجزاء من الضفة الغربية، ولا سيما في بلدة حوارة وفي أجزاء من نابلس.

إن أيرلندا، مع بدء موسم قطف الزيتون، تدعو السلطات الإسرائيلية إلى التحرك سريعاً لضمان أن يتمكن الفلسطينيون الذين يعيشون ويزرعون في الضفة الغربية المحتلة من ممارسة حياتهم اليومية من دون خوف من العنف والترهيب.

إذ أنقل الآن إلى الكلام عن قطاع غزة، من الإيجابي أن زادت إسرائيل عدد تصاريح العمل من ١٥ ٠٠٠ إلى ١٦ ٠٠٠ تصريح يومياً، ولكننا نلاحظ أن ذلك يترك الأغلبية العظمى من الناس في قطاع غزة غير مؤهلين للتقدم بطلب للحصول على تصاريح خروج إسرائيلية.

إن المصالحة بين الفصائل الفلسطينية أمر في غاية الأهمية. وإن التوقيع مؤخراً على إعلان الجرائر للمصالحة الوطنية خطوة إيجابية. وتدعو السلطة الفلسطينية إلى متابعة الانتخابات الشاملة والتي تعتبر حيوية للتجديد الديمقراطي والشرعية. كذلك ندعو السلطات الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزامها بتيسير عملية ديمقراطية بالكامل، بما في ذلك في القدس الشرقية.

تدين أيرلندا مقتل جنديين إسرائيليين في وقت سابق من هذا الشهر عند نقاط تفتيش في نابلس، وطعن مواطنين إسرائيليين في وقت سابق من هذا الأسبوع في القدس الشرقية. ونأسف بصفة خاصة للهجمات على أي مدنيين أبرياء في إسرائيل أو في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وكما أوضح المنسق الخاص فينسلاند، فإن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة خطيرة جداً. وأود اليوم أن أركز على ثلاث مسائل: الحاجة إلى وقف التصعيد وحماية المدنيين؛ وضرورة وقف توسع المستوطنات الإسرائيلية وعنّف المستوطنين؛ والحاجة إلى المساءلة.

وكما قال المنسق الخاص، فإن هذا العام في سبيله ليصبح أسوأ الأعوام من حيث عدد القتلى بالنسبة للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملية التوثيق في عام ٢٠٠٥. والأثر على الأطفال مقلق بشكل خاص. وقد تدهورت الحالة الأمنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهوراً حاداً. ويساورنا القلق لأن المواجهات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين كثيراً ما تتشأ رداً على هجمات المستوطنين أو توغل قوات الأمن الإسرائيلية في القرى الفلسطينية.

وفي بعض الحالات الأخيرة، تشير التقارير إلى أن القتلى لم يشكلوا تهديداً ملموساً أو وشيكاً لتبرير استخدام القوة المميتة ضدهم. وهذا يثير شواغل كبيرة بشأن الاستخدام المفرط للقوة.

من دواعي قلقنا تلك القيود التي تفرضها قوات الأمن الإسرائيلية على حرية الحركة. ولئن كانت القيود قد رُفِعَت إلى حد كبير في مخيم شغاف للاجئين، إلا أنها في الآونة الأخيرة، ظلت قائمة في نابلس، في كلتا الحالتين، لفترات طويلة من الزمن. وتؤثر القيود تأثيراً شديداً وسلبياً على وصول جميع السكان إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإمدادات الغذائية وجمع النفايات، وفي حالة نابلس فإن عدد المتأثرين بتلك القيود يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

نشعر بقلق عميق إزاء بدء نفاذ القواعد الجديدة مؤخراً التي تحكم إجراءات دخول الأجانب إلى الضفة الغربية، مما قد يتعارض مع مسؤوليات إسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي.

ونرحب بما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي في الجمعية العامة الشهر الماضي بشأن تأييده للحل القائم على وجود دولتين

وتدعو أيرلندا إلى المساءلة فيما يتعلق بجميع الوفيات التي تقع في صفوف المدنيين، ولا سيما إجراء تحقيق مستقل في مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة.

لا تزال أيرلندا ملتزمة بالحل القائم على دولتين بوصفه الإمكانية المستدامة الوحيدة التي ستمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش في سلام. وفي ذلك السياق، تبرز أيرلندا الحاجة إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، وفي ذلك الصدد، نقر بدور وصاية المملكة الأردنية الهاشمية عليها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إيجاد حل عادل ودائم للاجئين فلسطين في جميع أنحاء المنطقة. وتواصل أيرلندا والاتحاد الأوروبي دعم العمل الحيوبي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو عمل ضروري للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

في الختام، أشكر المنسق الخاص على ما قدمه من معلومات مستكملة عن المنطقة الأوسع. وترحب أيرلندا بالإعلان عن الاتفاق المبرم بين حكومتي لبنان وإسرائيل بشأن تسوية نزاعهما على الحدود البحرية، ونشيد بالدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة وفرنسا.

إن أيرلندا، بوصفها مساهما بقوات منذ أمد بعيد في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تعتقد أن ذلك التطور يمكن أن يسهم إسهاما إيجابيا في استقرار وازدهار الشعبين اللبناني والإسرائيلي. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أنه من الممكن حل المسائل الصعبة. وتأمل أيرلندا أن يشجع هذا التقدم أيضا على تشكيل حكومة في لبنان وانتخاب رئيس جديد لها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة عن الحالة في منطقة الشرق الأوسط في سياق تسوية في الشرق الأوسط.

استمعنا من فورنا إلى البيان العاطفي الذي أدلى به المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، السيد رياض منصور، وهو بيان

لا بد من أنه يؤثر بأي شخص يهتم حقا بمصير الشعب الفلسطيني ويريد التعايش السلمي بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

إن المجلس مدين حقا للفلسطينيين. إذ أن قرارات المجلس والجمعية العامة لم تنفذ منذ عقود. وأسألك لماذا لم يبلغ عن ذلك أولئك الذين خربوهم فعليا، ونعتقد أن الوقت قد حان بالفعل لكي يتخذ المجلس خطوات لتصويب تلك الحالة غير المقبولة.

تجري مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط على خلفية تصعيد آخر للمواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي الضفة الغربية لنهر الأردن، بما فيها القدس الشرقية، وحول قطاع غزة، مما أسفر عن اشتباكات دامية وسقوط العديد من الضحايا.

ترد تقارير إخبارية شبه يومية عن مقتل مدنيين في سياق ما يسمى بغارات إسرائيل لمكافحة الإرهاب. وهناك أيضا إصابات في صفوف الجيش الإسرائيلي. ويشكل ذلك التطور أكبر قدر من القلق. وندعو الجميع إلى التحلي بضبط النفس والامتناع فورا عن العنف والأعمال الاستنزائية.

وهذه ليست المرة الأولى التي يندلع فيها هذا العنف. وقد يكون الدافع إلى تجدد العنف تلك الخطوات الانفرادية الحالية التي تتخذها إسرائيل في المقام الأول، لإنشاء حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، مثل بناء المستوطنات في الأرض المحتلة، وإخلاء الفلسطينيين من أراضيهم، وتدمير منازلهم، ومصادرة الممتلكات، والاعتقالات التعسفية، والتفويض المطلق، بحكم الأمر الواقع للجيش الإسرائيلي باستخدام القوة.

إن الحالة الراهنة نتيجة سنوات عديدة من الجمود فيما يتعلق بالتسوية في الشرق الأوسط. وتحمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نصيبا كبيرا من المسؤولية عن تلك الحالة المأساوية. ومن خلال الإعلان عن الحاجة إلى إعطاء الأولوية للآزمات الأخرى، تسعى واشنطن وبروكسل إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن

اتخذته مؤخرا الفصائل الفلسطينية التي اجتمعت في الجزائر العاصمة بمواصلة التحرك نحو الوحدة الوطنية. ونعتقد أن ذلك يمثل خطوة هامة ويؤكد رغبة الفلسطينيين في الدخول في مفاوضات في موقف مشترك. ونحن على استعداد لمساعدة الفلسطينيين والجهات الفاعلة الإقليمية في ذلك الصدد.

من حيث المبدأ، ما زلنا ملتزمين بالجهود الجماعية. وفي الوقت نفسه، نحن مصممون، بصفتنا الوطنية، على البناء على علاقاتنا الواسعة مع الطرفين وجميع بلدان المنطقة بغية تحسين الحالة في الشرق الأوسط وحل المشاكل الإقليمية، بما في ذلك الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ونعتبر ذلك محاولة للضغط على مجلس الأمن والأمانة العامة وفرض رأيها على المجتمع الدولي بوصفه الحكم النهائي. وقد رفضنا بالفعل هذه الادعاءات، ونرفضها رفضا قاطعا مرة أخرى.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): كما

سمعنا من المنسق الخاص فينسلاند، هناك تدهور متزايد يبعث على القلق في الحالة الأمنية في الضفة الغربية. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الأطراف خطوات عاجلة للحد من التوترات وإدانة التحريض وتجنب مواصلة تصعيد العنف. ولا تزال دورة العنف تحصد أرواحا كثيرة. ونشعر بالانزعاج إزاء عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، بمن فيهم ستة قاصرين هذا الشهر. وينبغي أن تكون التحقيقات شفافة وشاملة. وفي الحالات التي يحدث فيها استخدام مفرط للقوة، يجب محاسبة المسؤولين عن ذلك.

ويساورنا القلق أيضا إزاء زيادة العنف الفلسطيني، الذي أدى إلى مقتل جنديين من قوات الدفاع الإسرائيلية للأسف هذا الشهر بعد أن أطلق فلسطينيان النار عليهما. نكرر ندائنا إلى جميع الأطراف باتخاذ خطوات فورية لتخفيف التوترات.

ونشدد أيضا على أهمية ضمان وصول المنظمات الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حتى خلال فترات عدم الاستقرار.

الصراعات الإقليمية الحادة، بما في ذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يعد عنصرا أساسيا في مسألة الشرق الأوسط. وقد انهار التعاون داخل المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط، وهي آلية دبلوماسية فريدة أيدتها قرارات مجلس الأمن. ونلاحظ أنها ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك. وزملاؤنا دائما لديهم أعذار عن سبب عدم استعدادهم مرة أخرى للعمل بجدية من أجل تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لا يزال موقف روسيا ثابتا ولم يتغير، فالتوصل إلى حل يمكن الركون إليه وطويل الأجل للقضية الفلسطينية لا يمكن تحقيقه إلا على أساس الحل القائم على وجود دولتين، وهو حل أقرته الأمم المتحدة - تعايش فلسطين وإسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، يجب أن تؤخذ الشواغل الأمنية الإسرائيلية في الاعتبار.

نعارض محاولات الابتعاد عن ذلك المبدأ أو استبداله بكل أنواع الخيارات المشكوك فيها، من قبيل وطن بديل أو سلام اقتصادي للفلسطينيين. وهذه الأفكار تروج لها أولئك الذين يضعون خططا لإغراق الشرق الأوسط في الفوضى بغية تعطيل الزخم المتزايد في المنطقة لحل القضايا التي طال أمدها من خلال الحوار.

لقد استغل بنشاط معارضو عملية السلام سنوات الركود العديدة في التسوية السياسية، ويستخدمون الوضع الراهن لإنشاء حقائق أحادية الجانب لا رجعة فيها على أرض الواقع. إن العنف، إلى جانب السياسات الاستيطانية والمحاولات الأحادية الجانب لتغيير وضع الأماكن المقدسة في القدس تزيد من استعداد الحالة. وهذا يقوض آفاق إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء ومتصلة الأراضي.

ونرى مخرجا من تلك الحلقة المفرغة يتمثل في الاستئناف الفوري للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، التي طالما حثنا عليها، وفي استعادة التعاون الدولي. وينبغي أيضا حل قضايا الوضع النهائي الأخرى، بما في ذلك مسألة اللاجئين والموارد المائية، خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ومن الناحية الإيجابية، نعترف بالقرار الذي

العنف وعواقبه أحد التهديدات الخطيرة لآفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولهذا السبب من الأهمية بمكان دعم كل جهد وتجنب أي تصعيد إضافي والمساعدة على استعادة أفق سياسي لمحادثات السلام من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لسلام عادل ومستدام.

إن الأفق السياسي شرط أساسي للأمل. فبدون أمل، سنشهد حتما دوامة العنف تزيد من احتدام النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ما يزيد من صعوبة بناء الثقة والعمل من أجل السلام والتعايش بين الشعبين. وندعو كلا الجانبين إلى اكف عن اتخاذ إجراءات انفرادية تؤدي إلى تفاقم التوتر، وإلى الالتزام بخفض التصعيد. يجب أن يكون ضمان الحقوق للجميع وحماية المدنيين أولوية في جميع الظروف. إن التزام قيادتي إسرائيل وفلسطين بالعمل من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين أمر مشجع جدا. ونؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والقابلة للحياة، جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، مع القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين.

نحن حازمون في دعمنا لجميع المبادرات الحقيقية التي تضع الطرفين على المسار الصحيح نحو تحقيق تطلعات الإسرائيليين إلى العيش في مأمن من الإرهاب وفي أمان، وتطلعات الفلسطينيين إلى العيش في دولتهم الخاصة بهم. في هذا الصدد، فإن المصالحة والوحدة فيما بين الفصائل الفلسطينية في دعم واضح للحل القائم على وجود دولتين، من خلال السلام والمفاوضات، وليس العنف، قد تساعدان على المضي قدما على طريق توفير قدر متساو من السلام والرخاء والحقوق لكلا الدولتين والتوصل إلى نتيجة عادلة ودائمة.

إن العنف يولد المزيد من العنف، مما يؤدي إلى طريق مسدود. وقد رأينا ذلك مرات عديدة. يجب كسر هذه الحلقة المميتة التي لا نهاية لها، ويمكننا أن نوقف العنف من خلال المفاوضات والحوار والدبلوماسية، وكذلك من خلال منظور وبه. فالاتفاق البحري بين إسرائيل ولبنان، الذي توسطت فيه الولايات المتحدة، هو مثال واضح على الدبلوماسية التي تحقق نتائج. إذ تبقى الدبلوماسية البنادق

ولا بد أيضا من اتخاذ المزيد من الإجراءات للتصدي لعنف المستوطنين، الذي أثر على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. لكنه يؤثر أيضا على الفلسطينيين يوميا في جميع أنحاء الضفة الغربية، وخاصة خلال موسم قطف الزيتون. ويتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تضع حدا لثقافة الإفلات من العقاب، وأن تقدم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وإذ نحتفل هذا الشهر بالذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي للطفلة، ينبغي أن نتذكر جميعا الدور الحيوي الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في المنطقة، بما في ذلك في توفير التعليم والخدمات الصحية للنساء والفتيات. ولكن في حين أن الفتيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتفوقن على الفتيان في المدارس ويمثلن نحو ٦٠ في المائة من الخريجين الفلسطينيين، فإن كون معدلات العمالة لا تزال منخفضة، حيث لا يعمل سوى ١٣ في المائة من النساء فوق سن ٢٥ عاما، يحتاج إلى اهتمام عاجل ومجد. لا تزال المملكة المتحدة مؤيدا قويا للأونروا وتقدر أهميتها بوصفها قوة إنسانية حيوية وعاملا لتحقيق الاستقرار. نشجع الجهود الرامية إلى تحسين الوضع المالي الخطير للأونروا، الذي سيهدد قدرتها على تقديم الخدمات الحيوية في وقت لاحق من هذا العام إذا لم يتخذ إجراء.

إن ضرورة مشاركة الطرفين في حوار هادف والتعاون لمعالجة الحالة المتصاعدة في الضفة الغربية أمر ملح. نعمل عن كثب مع الطرفين لتحقيق تلك الغاية، ونرحب بجهود المنسق الخاص لدعم خفض التصعيد وتشجيع المزيد من العمل لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص

فينسلاند على عرضه لآخر التطورات في الميدان.

لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الأمن في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إن تصاعد التوترات واندلاع العنف الذي يتسبب في الدمار والضحايا، وخاصة في صفوف المدنيين الأبرياء، يجلب دائما الألم واليأس، وهو عكس ما يحتاج إليه الناس وما نتوقعه. لا يزال

التعايش السلمي فيما بين جميع الأديان وأتباعها. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى التمسك بالوضع الراهن للأماكن المقدسة، ونشيد بدور الأردن الخاص في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن الأسف للارتفاع الحاد في خطاب الكراهية وغيره من أشكال التحريض على العنف، ولا سيما أحد أبغض أشكاله - معاداة السامية. ويجب أن نعارضها. وسنكون قد ارتكبنا خطأ فادحاً إذا سمحنا بأن تغدو معاداة السامية أمراً عادياً. وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ما قاله رئيس الوزراء الألباني راماً في زيارته مؤخراً إلى الشرق الأوسط:

”معاداة السامية هي قضية الجميع، وليست قضية إسرائيل والشعب اليهودي فحسب. ولهذا السبب، فإن معارضة معاداة السامية لا تعني الإشادة براهية إسرائيل، بل رفع راية الإنسانية“.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وأرحب بممثلي فلسطين وإسرائيل في جلسة اليوم.

أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، أبرزت الحالة الراهنة مرة أخرى أهمية تحقيق الأمن المشترك. وقد شهدت الفترة الأخيرة استمراراً للحالة الأمنية المتقلبة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأسفرت عمليات التفتيش والاعتقال التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية عن وقوع عدد كبير من الضحايا الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، قُتل إسرائيليون أيضاً في هجمات. وأثار العنف المتصاعد الخوف والكراهية، مما زاد من حدة النزاع والاضطرابات، ويمكن أن تخرج الحالة عن نطاق السيطرة. وهذا التطور مقلق للغاية بالنسبة للصين.

وستظل إسرائيل وفلسطين جارتين، أمنهما مترابط وغير قابل للتجزئة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي عمل انفرادي يمكن أن يؤدي إلى سوء التقدير أو تصعيد التوترات، كما ندعوها إلى بذل كل جهد ممكن

بعيدا. مع الدبلوماسية والحوار، لا يوجد دائماً سوى المنتصرين، وليس الخاسرين. لذلك، لن يحل أي شيء محل الحوار باعتباره أفضل وسيلة لتحقيق الاستقرار والازدهار في جميع أنحاء المنطقة.

ولئن كنا نؤيد الحوار والتفاهم وكل خطوة تؤدي إلى تحسن الحالة في المنطقة، يجب أن نتأكد من عدم التسامح مع السلوكيات العدوانية. إن الإطلاق العشوائي للصواريخ من جانب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والجماعات الإرهابية الأخرى على إسرائيل أمر غير مقبول، وينبغي أن يدينه الجميع بشدة. ولكن يجب علينا أيضاً أن نفصح وندين من يساعدونهم في هذه السلوكيات. ندين بأشد العبارات الدور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه إيران في المنطقة وخارجها. إذ لا تزال الأموال والدعم الإيرانيان يوججان العنف من خلال الوكلاء في المنطقة. والآن، كما نعلم، وفي انتهاك واضح للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تقتل الطائرات الإيرانية المسيرة المنقولة بشكل غير قانوني المدنيين وتدمر البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وعندما لا ترسل إيران الطائرات المميتة، فإنها تلجأ إلى هجمات إلكترونية ضخمة ضد البنية التحتية الحيوية في الدول المسالمة.

وندين بأشد العبارات الأعمال القمعية التي يقوم بها النظام الإيراني ضد شعبه. وهذه ليست المرة الأولى. ففي كل مرة يطالب فيها الإيرانيون بمزيد من الحرية والحقوق، يقابلون بالقمع الوحشي. ولكن هذه المرة، خرجت الأمور عن السيطرة. إذ لن يتمكن النظام القمعي من قتل كل النساء اللواتي لا يطالبن إلا بأن يعيشن حياتهن بكرامة، والكثيرات اللواتي يدعمهن. بل على العكس من ذلك، فإن التاريخ يعلمنا أنه على الرغم من كل شيء، فإن الحرية تنتصر في نهاية المطاف، ولن تكون إيران استثناء أبداً. في حين أن النظام غارق في الماضي والظلامية، فإن سكانه، الشعب الإيراني، وخاصة الشباب والنساء، هم يتطلعون بالفعل إلى المستقبل.

ولأنني أُنتمي إلى بلد يتسم فيه الوئام فيما بين الأديان طاعاً مؤسسياً، لا يمكنني أن أتجنب التأكيد مجدداً على أهمية الحفاظ على

لا يستطيع أن يعوض عما تأخر على الجبهتين السياسية والأمنية بتدابير اقتصادية وإنسانية محدودة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر استئناف محادثات السلام بين الجانبين في أقرب وقت ممكن، وأن يعيد عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها الصحيح وأن يسعى إلى إيجاد تسوية طويلة الأجل على أساس حل الدولتين. وفي هذا الصدد، من واجب مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات نشطة وقوية بغية دعم جهود الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها، ويجب أن يرقى إلى مستوى آمال أجيال من الفلسطينيين في تحقيق الإنصاف والعدالة.

إن المصالحة الفلسطينية الداخلية حاسمة الأهمية لقضية إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وترحب الصين باتفاق المصالحة الداخلية الذي توصلت إليه الفصائل السياسية الفلسطينية في الجزائر العاصمة في هذا الشهر وتشيد بالدور الإيجابي الذي تضطلع به الجزائر في ذلك الصدد. ونعتقد أنه سيفضي إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية الداخلية وتشجيع محادثات السلام بين الجانبين.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم الصين لإقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وللتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل والتنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي. وستواصل الصين العمل بلا كلل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص على عرضه.

تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية. والأرقام غنية عن البيان. فمنذ بداية العام، قُتل أكثر من ١٢٠ فلسطينيا من الضفة الغربية والقدس و ٢٠ إسرائيليا، وجرح كثيرون آخرون. ويتطلب المستوى المرتفع للغاية من التوتر وخطر زيادة تصعيد العنف من جميع الأطراف أن

لتغيير الاتجاهات السلبية على أرض الواقع وتهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تفي بجديتها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان سلامة وأمن السكان في الأرض المحتلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي نفس القدر من الأهمية للشواغل الأمنية لكل من فلسطين وإسرائيل وأن يشجع كلا الجانبين على إيجاد أكبر أرضية مشتركة من خلال الحوار والتعاون من أجل تحقيق الأمن المشترك. ونؤيد الجهود التي يبذلها المنسق الخاص فينسلاند لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا، تُبرز الحالة الراهنة مرة أخرى الحاجة إلى تنفيذ توافق الآراء الدولي. ففي الضفة الغربية، يواجه أكثر من ٢٠٠ ١ فلسطيني في منطقة مسافر يطا خطر الطرد. ويعيش الكثير ممن يرفضون مغادرة منازلهم، التي عاشوا فيها لأجيال، داخل كهوف في ظل ظروف صعبة. وقد تم تحديد مساحة ١٨ في المائة من المنطقة جيم من الضفة الغربية كمناطق عسكرية للتدريب، فيما خصصت نسبة نحو ٥٠ في المائة من مساحتها لأغراض أخرى، مما أدى إلى إغلاقها فعليا أمام أنشطة البناء والأنشطة الاقتصادية للفلسطينيين وأمام تدميتهم.

إن التوسع المستمر في الأنشطة الاستيطانية يتعدى على الأراضي الفلسطينية ويصادر الموارد الفلسطينية وينتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مما يجعل قيام دولة فلسطينية مستقلة وملتصقة بالأراضي وذات سيادة أمرا بعيد المنال بقدر أكبر. وندعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وتهيئة الظروف لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثالثا، أبرزت الحالة الراهنة مرة أخرى الحاجة الملحة إلى المضي قدما في حل الدولتين. فلا تزال القضية الفلسطينية دون حل بعد أكثر من ٧٠ عاما، فيما تمثل موجات النزاعات العنيفة وتدهور الحالة الإنسانية وانتشار اليأس رسائل تذكير دائم بأن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يمكن تحملها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستعيز عن حل شامل وعادل بإدارة مجزأة للأزمات، كما أنه

أي دوامة أخرى من العنف. ولكي يحدث ذلك، لا بد من استعادة أفق سياسي ذي مصداقية لنزع فتيل التوترات. ولذلك، تدعو فرنسا جميع أعضاء المجلس إلى الإسهام بنشاط في استئناف عملية السلام، وتقف على أهبة الاستعداد للإسهام في تلك الجهود إلى جانب شركائها، كما أكدت من جديد في عدة مناسبات، بما في ذلك للرئيس عباس ورئيس الوزراء لايبند.

السيدة الحفيتي (الإمارات): بداية، أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته المفصلة وعلى جُهوده ومحاولاته لتهدئة الأوضاع المتأججة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

رغم المُناشدات المُتكررة التي وجهها أعضاء مجلس الأمن لتهدئة التوترات وخفض التصعيد خلال الأشهر الماضية، إلا أنه يُؤسفنا مواصلة اتجاه الأمور إلى منحني خطير. فقد شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً مُقلقا في المواجهات الميدانية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي لا شك أن أحد أسبابها يعود إلى توقف المفاوضات بين الطرفين. لقد أدى غياب الأفق لحل سياسي إلى توليد حالة من الإحباط والخوف وتأجيج مشاعر الغضب إزاء الوضع القائم على الأرض، لتصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم .

أما بالنسبة لمجلس الأمن، فيبدو أننا وصلنا إلى مرحلة يتحكم فيها الصراع باستجابتنا للتطورات الجارية، بدلا من اتباعنا نهجا استباقيا، يحول دون تفاقم الأوضاع. ما نحتاجه اليوم هو تحرك دبلوماسي عاجل، يعيد الثقة بين الأطراف ويخُثها على العودة إلى مفاوضات حقيقية وجادة. ونذكر هنا بأن التصعيد لن يكون في مصلحة أي طرف، وأن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع بحيث تتم إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

تقتضي الأوضاع الحالية وقف الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة تلك التي تزيد من المواجهات، ومنها الاقتحامات المتكررة لمدن وقرى الضفة الغربية، لا سيما في نابلس، وما

تتظر في عواقب أفعالها في المستقبل. ولمصلحة الجميع، تدعوهم فرنسا إلى الامتناع عن أي استفزاز أو عمل انفرادي.

لن تسام فرنسا أبداً على أمن إسرائيل، وهي تدين أي هجوم يستهدف أراضيها أو مواطنيها. وتكرر تأكيد الحاجة الماسة إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

كما نعلم، فإن أحد الأسباب الجذرية لعودة العنف هذه هو استمرار سياسة الاستيطان، وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتعرقل أي تسوية سياسية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتُعرض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين للخطر. ويجب أن يتوقف العنف المتزايد للمستوطنين، ويجب محاسبة المسؤولين عنه أمام السلطات المختصة. وتدين فرنسا بشدة المضي قدما في خطط توسيع المستوطنات وإنشائها، ولا سيما في المنطقة E-1. وعلاوة على ذلك، ندين عمليات طرد الأسر الفلسطينية وأعمال الهدم. ويساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في مسافر يطا. وندعو إلى وقف عمليات الطرد والهدم، التي تشكل انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة.

ومن الأسباب الأخرى لتصاعد التوترات القيود المتزايدة المفروضة على تنقل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ووصولهم إليها. إن هذه القيود، التي تنطبق الآن أيضا على الأجانب في الضفة الغربية، غير مقبولة.

كما تبين الزيادة في التوتر والعنف في الضفة الغربية والقدس التي وصفها المنسق الخاص الحاجة الملحة إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا تزال فرنسا تؤيد الحل القائم على وجود دولتين، على أن تكون القدس عاصمة لكلا الدولتين. ونحن مصممون على العمل من أجل تنفيذ ذلك الحل في الإطار الذي يحدده القانون الدولي وقرارات المجلس والمعايير المتفق عليها دوليا. فهذا هو الحل الوحيد الذي يلبي التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى السلام والأمن.

وبالنظر إلى إلحاح وخطورة الحالة في الضفة الغربية، يجب على المجلس أن يتصرف بالدعوة بالإجماع إلى وقف التصعيد بغية تجنب

والتي أسفرت عن إعلان الجزائر بشأن المصالحة الفلسطينية. ونشيد كذلك بالدور التاريخي لجمهورية مصر العربية في هذا الجانب.

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. إننا نشاطره قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. إن جهوده وجهود فريقه الرامية إلى تخفيف حدة الحالة لها أهمية بالغة. نحث جميع الجهات الفاعلة على العمل مع المنسق الخاص، الذي نؤكد له دعمنا. وتكرر النرويج أيضا قلق المنسق الخاص من أن العنف

المتصاعد يغذي مناخا من الخوف والكراهية والغضب. وتتطوي دورة العنف هذه على إمكانية الخروج عن نطاق السيطرة. ومن شأن هذا التطور أن يضر بأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. إننا نحث جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن الأفعال والخطب الرنانة التي يمكن أن تسهم في المزيد من التصعيد.

يساورنا قلق شديد إزاء الاستخدام المتزايد للذخيرة الحية. وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ١٠٠ فلسطيني هذا العام، مما يجعل عام ٢٠٢٢ العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٦.

ولا يزال العنف المستوطنين يشكل أيضا شاعلا رئيسيا. تدين النرويج كل أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك كل أعمال الإرهاب. ونحث الأطراف على بذل قصارى جهدها لحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس عندما تعتبر استخدام القوة ضروريا، وضمان أن تكون أي قوة مستخدمة متناسبة مع التهديد الذي تواجهه. إننا ندين أي استخدام للقوة يؤدي إلى قتل أو إصابة مدنيين. وينبغي أن تخضع هذه الحوادث لتحقيق مستقل، وفقا للمعايير الدولية.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الزيادة المبلغ عنها في عدد الأطفال المحتجزين، فضلا عن العنف البدني الذي يتعرض له الأطفال أثناء الاحتجاز. ندعو السلطات الإسرائيلية إلى الالتزام بالقانون الدولي

يصاحب ذلك من فرض قيود على حركة السكان. وتتفاقم هذه الأوضاع نتيجة استمرار عنف المستوطنين، والذي تصاعدت وتيرته خلال الفترة الأخيرة ويجب وقفه. ونكرر في هذا السياق أن بناء وتوسيع المستوطنات يعدان انتهاكا للقانون الدولي ويقوضان حل الدولتين، فضلا عن أنهما يعرقلان مساعي السلام. ومع ارتفاع أعداد الإصابات مؤخرا نذكر جميع الأطراف بضرورة أن تلتزم بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وفي مقدمتهم الأطفال، حيث نؤيد ما ذكره السيد فينسلاند في سياق مقتل الطفل ريان حول ضرورة عدم تعريضهم للأذى.

ولا بد كذلك من الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية أو استغزائية في الأماكن المقدسة، كما شهدنا مؤخرا من اقتحامات للحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل وكذلك للأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف، والتي يجب الحفاظ على الوضع القائم فيها، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠). ونؤكد هنا على أهمية دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم، وعدم المساس بسلطة صلاحيات إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى. ونقدر في هذا الإطار جهود لجنة القدس، برئاسة جلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، في حماية المدينة.

يواصل الشعب الفلسطيني مواجهة ظروف إنسانية صعبة، فكما تقيد تقارير الأمم المتحدة، يعيش ٣٦ بالمائة من السكان تحت خط الفقر، كما يسجل قطاع غزة أحد أعلى معدلات البطالة حول العالم. ونؤكد على أن الاستجابة للوضع الإنساني الهش في الأرض الفلسطينية المحتلة تتطلب تكثيف التعاون بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك زيادة الدعم الدولي للشعب الفلسطيني.

من جانبها، وقعت بلادي هذا الشهر اتفاقية تعاون مع منظمة الصحة العالمية لدعم مستشفى المقاصد في القدس الشرقية بمبلغ مقداره ٢٥ مليون دولار لتوفير الأدوية والمستلزمات والمعدات الطبية. وفي سياق الحديث عن دعم الشعب الفلسطيني، نقدر مساعي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في تيسير المشاورات الأخيرة،

السيدة نثوكي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالإحاطة التي قدمها المنسق الخاص تور فينسلاند بشأن التطورات الأخيرة على أرض الواقع، وخاصة بالنظر إلى مسار الأحداث في الأسابيع الأخيرة. وأرحب بمشاركة ممثلي إسرائيل ودولة فلسطين ذات مركز المراقب في مناقشة اليوم المفتوحة.

نجتمع مرة أخرى على خلفية العنف المتكرر والمتصاعد، فضلا عن الوفيات بين المدنيين اليهود والفلسطينيين على السواء، بمن فيهم الأطفال. إن الاضطرابات ونشاط الميليشيات وعمليات إطلاق النار في نابلس وجنين مؤخرا، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين، تثير القلق. تصاعد التوترات وتزايدت عمليات التفتيش والاعتقال العسكرية والقيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية تشير إلى تدهور في الحالة الأمنية لم نشهده منذ عقود. إلى جانب الشواغل الأمنية، لا تزال للحالة الراهنة آثار على الاقتصاد والمساعدة الإنسانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة.

وقد أحاط وقد بلدي علما بانتظام بالتقدم المحرز في التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين على جميع المستويات، بما في ذلك تعاونهم في المسائل الأمنية والاقتصادية. وعلى هذا الأساس، من الأهمية بمكان أن تُعالج بشكل عاجل هذه الحالة المتغيرة، بما فيها المسائل الأساسية التي توجب عدم الاستقرار، قبل أن يتردد صداها في مناطق أخرى. ولا يزال دور الوساطة وتخفيف التصعيد الذي يضطلع به القادة الدينيون والمجتمعيون من كلا الجانبين أمرا بالغ الأهمية. وترحب كينيا بعمل المنسق الخاص المستمر مع الشخصيات الرئيسية من كلا الطرفين وعلى جميع المستويات، بما في ذلك الاجتماعات التي عُقدت مؤخرا في نابلس وجنين. ولا يزال الامتثال للالتزامات، بما في ذلك حماية السكان المدنيين، أمرا حاسما.

وعلى مدى سنوات، وشهرا بعد شهر، يستمع المجلس إلى تقارير مثيرة للقلق عن وقوع حوادث وأعمال عنف ووفيات، بما في ذلك الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين؛ وعن العنف المتصل بالمستوطنين وأعمال الهدم وعمليات الإخلاء القسري والمحتلة

والتقيد بمعايير قضاء الأحداث، بما في ذلك عدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة.

إن القيود المفروضة على الحركة لها تأثير كبير على تلقي التعليم والرعاية الصحية في الضفة الغربية المحتلة. ونرحب بقرار إسرائيل اليوم إنهاء بعض عمليات الإغلاق التي كانت قد فُرضت حول نابلس في وقت سابق من هذا الشهر. وتدعو النرويج السلطات الإسرائيلية إلى مواصلة تخفيف القيود المفروضة على الحركة في نابلس وأماكن أخرى في الضفة الغربية.

وندعو الفصائل الفلسطينية إلى الالتئام تحت قيادة موحدة مع الالتزام بالحل والسلام على أساس وجود دولتين. إن الوحدة الفلسطينية والانتخابات الفلسطينية أمران أساسيان لضمان شرعية السلطة الفلسطينية ومؤسساتها. نرحب بالمشاعر التي أعربت عنها الفصائل الفلسطينية في الجزائر العاصمة في وقت سابق من هذا الشهر، ونحث الفصائل الفلسطينية والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية على مواصلة المشاورات للنهوض بالمصالحة الوطنية.

ويساور النرويج قلق بالغ إزاء الوضع المالي الحرج والمتكرر لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). لقد حان الوقت للعمل بناء على توصية الأمين العام بزيادة تمويل الأونروا من الميزانية المقررة للأمم المتحدة، وندعو الجميع إلى دعم المبادرات الرامية إلى بلوغ هذا الهدف.

لقد شهدنا إنجازا إيجابيا كبيرا في المنطقة مؤخرا. إننا نرحب بالاتفاق التاريخي الذي أنشأ حدودا بحرية دائمة بين إسرائيل ولبنان. نشيد بإسرائيل ولبنان، فضلا عن الولايات المتحدة، على جهودها للتوصل إلى ذلك الاتفاق.

ولذلك اسمحوا لي أن أختتم بياني بتقديم رسالة واحدة واضحة. إن حلقات العنف والنزاع ليست حتمية. إذ يمكن عكس اتجاهها من خلال إعادة توفير أفق سياسي والعودة إلى طاولة المفاوضات. وتظل النرويج تدعم حل الدولتين وستواصل العمل على تحقيق هذا الهدف.

يمهد الطريق لإجراء انتخابات لإنشاء حكومة وحدة وطنية. وترحب كينيا بجهود التوعية والوساطة الرفيعة المستوى هذه التي تبذلها الجزائر وغيرها من الدول المجاورة، بما فيها الأردن ومصر وقطر. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن مصلحة كينيا لا تزال تتمثل في دعم إنهاء هذا النزاع الذي طال أمده. ويؤكد وفد بلدي من جديد كذلك أن جهود السلام، على الصعيدين الرسمي والشعبي على السواء، التي تُدمج بشكل شامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع قطاعات المجتمع، حاسمة الأهمية للاستقرار والسلام في المنطقة في الفترة الانتقالية وعلى المدى الطويل، وستظل كذلك.

ونضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في التتويه بالدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك الدعوة إلى تعزيز التمويل للوكالة. كما أن العمل الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك يظل حيويًا لاستقرار المنطقة دون الإقليمية. في الختام، نحث كلا الطرفين على تجنب اتخاذ خطوات انفرادية قد تعرقل استئناف العملية السياسية وتغوق كفالة السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد غوميس روبليدو فريديسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
يشكر وفد بلدي المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته ويرحب بوفدي إسرائيل وفلسطين. لقد قدم المنسق الخاص مرة أخرى صورة واضحة عن حالة أمنية وإنسانية هشة للغاية.

أولا وقبل كل شيء، يلاحظ وفد بلدي بقلق بالغ الاضطرابات في الضفة الغربية والخطر البالغ المتمثل في اشتعال نيران عنف كبيرة ستكون لها تداعيات في غزة وفي جميع أنحاء المنطقة. وكما سمعنا، وكما أكد المجلس برمته، كان هذا العام الأكثر عنفا منذ عام ٢٠٠٦، مع حصيلة مأساوية بلغت أكثر من ١٠٠ قتيل فلسطيني، من بينهم ٢٦ طفلا، فضلا عن ٢٠ ضحية إسرائيلية. ونأسف لتصاعد العنف في الضفة الغربية، ولا سيما في نابلس، والذي لا يزال يسفر عن وفيات وإصابات وخسائر في الممتلكات. وأدت القيود المفروضة على الوصول إلى تلك المدينة إلى تعطيل خطير للحياة اليومية لأكثر

في القدس الشرقية؛ وعن تدهور الحالة الإنسانية في غزة. وبوصفنا المجلس، ما زلنا ندين بشدة، وعن حق، الهجمات الإرهابية والإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون من جانب حركتي حماس والجهد الإسلامي في فلسطين والجماعات المسلحة المرتبطة بهما التي تستهدف المراكز المأهولة بالمدنيين. ولكن هناك الآن أكثر من أي وقت مضى حاجة ملحة للتحويل من نهج يصور هذه الحوادث على أنها منعزلة في مدن محددة أو في أوقات معينة. وفي رأينا، يتعين على المجلس أن يتخلى عن نهج المناقشات الدورية الحالي، الذي يتسم بالركود من نواح كثيرة، في التعامل مع الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد دعت كينيا مرارا وتكرارا إلى مزيد من التحليل وإلى وضع التقارير، المقدمة من خلال المساعي الحميدة للأمين العام، في سياقها لتمكيننا من فهم آثار تلك الحوادث بشكل أفضل على صون السلام والأمن في المنطقة. ويمكن، بل وينبغي، أن تستمر المناقشات، ولكن ينبغي ترجمتها إلى دبلوماسية وقائية وأن يترتب عليها اتخاذ المجلس لإجراءات. وينبغي أيضا أن تكون المناقشات والإجراءات متناسبة مع الأحداث والمخاطر الفعلية والقراءة السليمة للحالة على أرض الواقع.

وسيتطلب تحقيق الهدف الذي طال انتظاره لمنطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان - إسرائيل وفلسطين - جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧ مزيدا من الإلحاح. وسيتطلب أيضا التزاما أكثر جدوى بعملية السلام من كلا الطرفين تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ومبادرات وأطر السلام الإقليمية، القائمة والجديدة على حد سواء. ويعني الالتزام بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء ومتصلة الأراضي أيضا الوقف الفوري والتام للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي تطالب به الركائز الشاملة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

يحدونا الأمل في أن يُترجم "إعلان الجزائر" الذي وقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٤ فصيلا فلسطينيا إلى مصالح فعلية وأن

ويعتزم بلدي تقديم تبرع مالي للوكالة مرة أخرى في هذا العام. كما ندعو جميع الفصائل السياسية الفلسطينية إلى مواصلة العمل لتجاوز خلافاتها والتركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بإعلان الجزائر الذي وقعه ١٤ فصيلا فلسطينيا، وهو خطوة نحو المصالحة بين الفلسطينيين. ونأمل أن يتم الوفاء بالالتزام بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية دون إبطاء.

أخيرا، نرحب بالاتفاق بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم حدودهما البحرية، والذي تم توقيعه في أعقاب جهود الوساطة الناجحة التي قادتها الولايات المتحدة، وهو بلا شك رسالة مشجعة للمنطقة بأسرها والعالم. ونأمل أن يكون ذلك الاتفاق بمثابة أساس للنهوض بجهود إبرام اتفاق سلام مستدام بين إسرائيل ولبنان.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الميدان، وخاصة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ونشكر المنسق الخاص على مشاركته مع مختلف أصحاب المصلحة بهدف تخفيف حدة التوترات. ونضم صوتنا إلى صوته في دعواته إلى القادة السياسيين وقادة المجتمعات المحلية من جميع الأطراف للعمل بحسن نية من خلال الحوار لمنع الحالة من الخروج عن نطاق السيطرة. ونوافق على أن هشاشة الحالة تؤكد الحاجة الملحة إلى تغيير الديناميات الحالية مع معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. ولا يمكننا أن نخاطر بمزيد من التصعيد.

وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وفي هذه المرحلة، ينبغي ألا يكون من الضروري تكثير جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني أو بأهمية ضمان المساءلة والحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة أو بالدور الذي يؤديه مجلس الأوقاف في هذا الصدد. وهناك حاجة خاصة إلى تدابير لبناء الثقة في هذا الوقت من الأزمة الحادة.

وترحب البرازيل بتوقيع ١٤ جماعة سياسية فلسطينية متميزة على إعلان الجزائر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وتشكر الجزائر،

من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وإنسانية ونفسية واجتماعية. وفي ظل هذه الظروف، ثمة حاجة ملحة لكفالة الدخول الفوري ودون عوائق للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وتقديم المساعدة لتيسير توفير الخدمات الأساسية للسكان. وعلاوة على ذلك، فإن التحريض من جانب المستوطنين في محيط نابلس يتسبب في أجواء تتسم بالخوف المستمر وعدم اليقين، مما قد يؤدي إلى احتجاجات ومزيد من المواجهات. ونحث القادة الاجتماعيين على الامتناع عن الاستفزازات ونحث السلطات الإسرائيلية على تقديم المسؤولين عن الهجمات على المدنيين إلى العدالة.

لقد اعترفت المكسيك دائما بحق إسرائيل في الدفاع المشروع عن النفس وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني. ولذلك، نجدد دعوتنا إلى قوات الأمن الإسرائيلية إلى مراعاة مبادئ الضرورة والتناسب والتمييز على الدوام عندما تمارس الحق في الدفاع عن النفس. وفي الوقت نفسه، نحيط علما بالتقريرين الصادرين في الشهر الماضي عن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (انظر A/77/356) وعن اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل (انظر A/77/328). وندعو إلى تيسير زيارات هاتين الآليتين إلى إسرائيل وفلسطين حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتيهما.

وتكرر المكسيك تأكيد دعمها لعملية سياسية تفضي إلى حل قائم على وجود دولتين، بما يكفل أن تكون القدس الشرقية عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها وضع حد لدوامة العنف ووضع الأسس للمصالحة في المستقبل. ونؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها المنسق الخاص تور فينسلاند في الحفاظ على الاتصالات والحوار على أعلى مستوى. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يعطيا الأولوية لحدوث انفراج فوري لتجنب تصعيد سيكون له تكاليف بشرية ومادية أكبر، بل وغير مقبولة. وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المعقدة، تؤيد المكسيك جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

السيد راغوتاهاالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

ترحب الهند بالاتفاق الأخير بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم حدودهما البحرية. وتلك خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونقر بالدور البناء الذي تضطلع به الولايات المتحدة وفرنسا في جعل المفاوضات تؤدي ثمارها.

وما فتئت الهند تؤيد باستمرار السلام والاستقرار والازدهار في غرب آسيا، وهي جوارنا الأوسع نطاقا. وصادف الشهر الماضي مرور عامين على توقيع الاتفاق الإبراهيمي. وخلال القمة الأولى لقادة مجموعة إسرائيل والإمارات العربية والهند والولايات المتحدة (مجموعة I2U2)، التي عقدت في تموز/يوليه، اتفق رئيس وزراء الهند ورئيس وزراء إسرائيل ورئيس الإمارات العربية المتحدة ورئيس الولايات المتحدة على زيادة الاستثمار المشترك في ستة مجالات رئيسية، وهي المياه والطاقة والنقل والفضاء والصحة والأمن الغذائي. ومنذ ذلك الحين، نمضي قدما في مشاريع تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في غرب وجنوب آسيا. وفي ذلك السياق، رحبنا أيضا بالتطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين والسودان.

ونأمل أن تعطي تلك التطورات الإقليمية زخما لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك، نشجع إسرائيل وفلسطين على اتخاذ خطوات ملموسة لحل النزاع سلميا والعودة إلى الدخول في مفاوضات مجدية بشأن جميع قضايا الوضع النهائي.

والسبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم هو حل الدولتين الذي يتحقق من خلال المفاوضات المباشرة، مع مراعاة التطلعات المشروعة للفلسطينيين إلى إقامة دولة والشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الاضطلاع بدور هام في الجهود الرامية إلى استئناف تلك المفاوضات. ولا بديل عن الحل القائم على وجود دولتين.

وإن ننقل إلى الحالة في الميدان، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف في إسرائيل والضفة الغربية والقدس. وندين جميع أعمال

ولا سيما الرئيس تبون، على جهود الوساطة الناجحة. ونؤيد عبارات الأمين العام المشجعة لجميع الفصائل على التغلب على خلافاتها من خلال الحوار والوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان، بما في ذلك إجراء الانتخابات.

ونشدد على أن المصالحة الفلسطينية يمكن أن تسهم إسهاما مجديا في التوصل إلى حل دائم للنزاع. والمصالحة الفلسطينية الداخلية، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية في الضفة الغربية وغزة، الذي لن يتحقق إلا بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، خطوات هامة نحو السلام. ويجب ألا ينسى المرء الدور الذي يؤديه الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانعدام الأمل في توفير الأسس التي تزدهر عليها القوى المتطرفة.

ويشير انخفاض مستويات التمويل المقدم إلى نداءات الأمم المتحدة إلى إرهاب المجتمع الدولي من حيث قدرته على تقديم المساعدة، مع وجود أزمات على عدة جبهات. ومع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين حرجة. ولا بد من استعادة قدرات عديدة حتى تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة تقديم عملها الذي لا غنى عنه في مجال المساعدة، وهو أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار. ويجب ألا يستمر السكان المدنيون، بمن فيهم الأطفال، في دفع ثمن الفشل في المضي قدما نحو حل سياسي قابل للاستمرار لهذا النزاع الذي طال أمده.

وتؤكد البرازيل من جديد إيمانها الراسخ بضرورة الحل القائم على وجود دولتين، في إطار القانون الدولي وقرارات المجلس، بوصفه السبيل لتلبية تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين وضمان أمن الجميع. وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية. إن الإعلان عن اتفاق المفاوضات اللبنانيين والإسرائيليين، بوساطة من الولايات المتحدة، على ترسيم حدودهما البحرية بشكل دائم هو في الواقع إنجاز تاريخي وتطور ملموس جدا قد يعود بالنفع على البلدين ويسهم في تحقيق أمن المنطقة واستقرارها. ويدل الاختتام الناجح لتلك المفاوضات على أنه يمكن إحراز تقدم كبير برؤية سياسية تسعى إلى تحقيق هدف مشترك.

مواصلة عملها في وقت تمس فيه حاجتها إلى استعادة قدرتها التشغيلية. وبدون هذا الدعم المالي، يواجه السكان المدنيون الضعفاء خطر فقدان إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والغذاء نتيجة لتدهور البيئة الأمنية. ومن شأن ذلك أن يزيد بشكل كبير من الاضطرابات الاجتماعية في الميدان وأن يؤدي إلى تفاقم الفقر والعنف. وندعو إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بغية تيسير وصول المعونة الإنسانية دون عوائق.

وفيما يتعلق بالمسألة الشائكة المتمثلة في إعادة رفات الموتى إلى الأسر، ندعو الأطراف إلى إعطاء الأولوية لإيجاد حل يمكن أن يهيئ مناخا من الثقة يفضي إلى تحقيق سلام دائم.

وتؤكد غابون من جديد التزامها بالحل القائم على وجود دولتين - دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس. ونحث الأطراف على الامتناع عن أي خطاب عدواني أو أعمال استفزازية يمكن أن تؤجج العنف، الذي ستكون النساء والأطفال أول ضحاياه، مع زيادة خطر زعزعة استقرار المنطقة.

وندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات بحسن نية بغية استعادة الثقة وجعل تطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بالعيش في سلام ممكنة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن دور بلدان المنطقة والبلدان التي لها تأثير على الأطراف يكتسي أهمية حاسمة لاستئناف محادثات السلام وتذليل العقبات التي تقف في طريق الحل القائم على وجود دولتين.

إن الملاحظات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة بشأن الحل القائم على وجود دولتين (انظر A/77/PV.8) جزء من زخم يجب الحفاظ عليه.

وفيما يتعلق بالمحادثات بين الفلسطينيين، نرحب بتوقيع ١٤ فصيلا فلسطينيا على إعلان الجزائر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. فالوحدة الفلسطينية ضرورية، من الناحية السياسية والاقتصادية على حد سواء، في سياق الحل القائم على وجود دولتين الذي يدعو إليه الجميع.

العنف والهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحرير والهدم. فالعنف يولد العنف، ونحث كلا الجانبين على كسر حلقة العنف الحالية قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة.

وسأختتم ببياني بإعادة تأكيد التزام الهند الثابت بإقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة والديمقراطية، مع مراعاة احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة. ولا تزال الهند مقتنعة بأنه لتحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة، يجب إيجاد حل عادل ومستدام وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الملهمة. ويساورنا القلق إزاء الحالة المتدهورة التي وصفها.

لقد اتسمت الأسابيع القليلة الماضية بدورة مألوفة من العنف اليومي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. والغارات الإسرائيلية الأخيرة، التي تسببت في سقوط العديد من الضحايا، لا سيما بين الشباب في الضفة الغربية، من ناحية، والهجمات التي تبنتها جماعة عرين الأسود المسلحة ضد القوات والمدنيين الإسرائيليين، من ناحية أخرى، تجسد ما يقع من عنف مميت غير مقبول كل يوم. ويؤدي استمرار الأنشطة الاستيطانية والتوسعات الاستيطانية وعمليات الإخلاء وهدم منازل الفلسطينيين إلى تفاقم الإحباطات والتوترات في الميدان.

وندعو إلى ممارسة ضبط النفس ووقف التصعيد، ونشدد على ضرورة احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وكفالة حماية حقوق الشعب الفلسطيني، مع ضمان أمن إسرائيل. وهذا هو المطلوب لتحقيق السلام الذي نسعى إليه جميعا.

وتدهور الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يمثل الشباب الجزء الأكبر من المجتمع الفلسطيني، أمر مثير للقلق. ويواجه سكان غزة نقصا حادا في الاحتياجات الأساسية ومياه الشرب، فضلا عن العديد من القيود التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي.

ونكرر دعوتنا إلى تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لضمان أن تتمكن الوكالة من

الأمنية في الشرق الأوسط تأثيرا مباشرا على الحالة الأمنية في أوروبا، لأن نتيجة الاضطرابات في الشرق الأوسط تتجسد في التهديد المتزايد للإرهاب، فضلا عن موجات الهجرة غير الشرعية الهائلة الإضافية. وكلاهما يشكل خطرا جسيما متعلقا بالأمن على أوروبا. وفي هذا الوقت على وجه الخصوص، فإن أوروبا في غنى عن مواجهة تحد آخر يتصل بالأمن - وأود أن أقول إنها لن تكون قادرة على التصدي له. ولذلك، فبالنسبة لنا نحن الأوروبيين، من الأهمية بمكان أن تتخذ خطوات ضخمة في الشرق الأوسط نحو تحقيق السلام.

وإذا نظرنا إلى الوراء في العقود الأخيرة، سنجد أنه كانت هناك الكثير من المحاولات الفاشلة لتحقيق السلام، أو الاقتراب من تحقيقه، في الشرق الأوسط. وكانت أول مبادرة ناجحة هي الاتفاق الإبراهيمي، الذي كان أول عملية تبعث آملا واقعا لتحقيق السلام في المنطقة. وفي هذا الصدد، أرى أنه يجب أن نقر بدور الرئيس دونالد ترامب وجاريد كوشنر، اللذين يسرا التعاون والنقاش بين إسرائيل والدول العربية الذي كان مطلوبا من أجل التوصل إلى بناء علاقة سلمية بعد إعادة تنظيمها.

ومن منظور الحالة الراهنة في الجزء الشرقي من أوروبا على وجه الخصوص، كانت منهجية إبرام الاتفاق الإبراهيمي مفيدة وعميقة جدا. ويمكننا أن نستخلص استنتاجات من تلك المنهجية فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا، لأن ما كان ضروريا للتوصل إلى الاتفاق الإبراهيمي هو وجود زعيم حقيقي يتحلى بما يكفي من الشجاعة والقوة لفتح - أو، لنقل، إعادة فتح - قنوات الاتصال بين الأطراف، التي كانت في حالة نزاع عميق فيما بينها. وقد أحدث الاتفاق الإبراهيمي تطورا إيجابيا جدا في المنطقة، وهو تطور لم يكن متوقعا على الإطلاق، من الناحية الواقعية.

وإن كان الرئيس ترامب قد تمكن من صنع السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية وإعادة تنظيم العلاقة بين إسرائيل والدول العربية، فيجب أن يكون صنع السلام في أوكرانيا أيضا ممكنا، لأننا بحاجة هناك إلى نفس المنهجية المتمثلة في الحوار وإعادة فتح قنوات الاتصال.

كما نود أن نؤكد مجددا دعمنا لملك المغرب، رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في الحفاظ على الوضع الخاص للمدينة المقدسة بوصفها رمزا للتراث المشترك للبشرية والديانات التوحيدية الثلاث، ومكانا للحوار والاحترام المتبادل. كما أن احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة شرط للتعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وختاماً، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للمنسق الخاص، السيد تور فينسلاند، على جهوده الدؤوبة من أجل السلام في الشرق الأوسط. ويجب أن تستمر الجهود الدبلوماسية من أجل إحياء عملية تهدف إلى تحقيق سلام دائم.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا لهذه الفرصة لتناول هذه المسألة الهامة جدا، إذ يواجه العالم مجموعة من الأزمات الموازية المتعددة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في شباط/فبراير. إنني أمثل بلدا مجاورا لأوكرانيا، وهي هنغاريا. ولذلك فإن آثار الحرب علينا فورية وشديدة جدا. وتدرك الدول الأعضاء أن العيش بجوار الحرب يجعلنا مهتمين للغاية بإحلال السلام في أقرب وقت ممكن، ونحن على دراية تامة بمغزى وأهمية تحقيق سلام حاسم في أقرب وقت ممكن.

إن الحرب في أوكرانيا حرب إقليمية. ولكن، في هذا السياق، أود إبداء ملاحظة مفادها أنه من المؤكد تماما أنه كلما زاد عدد النزاعات الإقليمية القائمة زاد احتمال أن تسفر جميعها عن حرب دولية، حرب عالمية، وأعتقد أنها شيء لا أحد منا يريده.

وتبرز الحرب في أوكرانيا أهمية إنهاء أكبر عدد ممكن من النزاعات المسلحة الإقليمية الدائرة حاليا في العالم، وحبذا لو أنهيناها كافة، وإيجاد حل لها. وقد ظل الشرق الأوسط على الدوام مصدرا لمخاطر أمنية جسيمة في العقود الأخيرة. ومما لا شك فيه أن للحالة

النزاع، إسرائيل، إلى المشاركة في عملية سلام فعالة. وهناك حاجة ماسة إلى جهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لإقناع الطرفين بالعودة إلى طاولة المفاوضات بروح بناءة والشروع في عملية سلام تهدف إلى تحقيق حل الدولتين. ويساورنا القلق أيضاً من عدم إيلاء مستوى الاهتمام نفسه لجميع حالات النزاع على قدم المساواة. ومن الضروري أن نعطي اهتماماً متساوياً للنزاعات الأخرى الطويلة الأمد التي ينتهك فيها الميثاق وحقوق الإنسان.

كما يهدد نقص التمويل الطويل المدى لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتعليق الخدمات الأساسية التي تقدمها لملايين اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم المقيمون في لبنان. إن خدمات الأونروا ضرورية لمنح متلقيها الحياة الكريمة التي يستحقونها. كما أنها ركيزة للاستقرار في المنطقة بأسرها. وعليه نحث مجلس الأمن وجميع الدول المحبة للسلام على كفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للأونروا بواسطة التبرعات المنتظمة ومتعددة السنوات، فضلاً عن تخصيص أموال لتغطية تكاليفها التشغيلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية ضمان القدرة الكافية لاستمرار تنفيذ ولايتها التي من المتوقع تجديدها لمدة ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر.

يقدّر لبنان تقديراً عالياً الدور الهام الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في صون السلام والأمن في جنوب لبنان. ونعرب عن امتناننا للبلدان المساهمة بقوات على التزامها المستمر منذ عقود بحفظ السلام في لبنان. إن الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تزيد من حدة التوتر في المنطقة وتُعدّ تهديداً للسلام والأمن. بيد أن وجود القوة المؤقتة في لبنان ودورها في خفض التصعيد والحد من التوترات أمران أساسيان لتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق الاستقرار.

لا تزال الحكومة اللبنانية ملتزمة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي نعتبره قراراً شاملاً ومنشأ لولاية القوة المؤقتة. وندعو المجلس إلى إرغام إسرائيل على الامتناع عن ارتكاب المزيد من انتهاكات المجال

وفي الختام، أود أن أقول بوضوح أنه يجب علينا أن نتطلع إلى مثال الاتفاق الإبراهيمي عندما يتعلق الأمر بالتحديات الحالية المتصلة بالأمن. فبدون المفاوضات، لن يتحقق السلام. وبالمفاوضات والمناقشات، يوجد أمل في تحقيق السلام. ولذلك، أمل أن يستعاض عن خطاب الحرب، حتى في هذه المنظمة، بخطاب السلام. ويجب أن نواصل اتباع طريقة الرئيس ترامب في الشرق الأوسط وأن نحافظ على الحوار بين إسرائيل والدول العربية ونظرائها. كما يجب أن نطبق تلك الطريقة في أوكرانيا وفيما يتعلق بها. ويجب أن نعيد فتح قنوات الاتصال، ويجب أن يكون هناك حوار من أجل إيجاد حل لذلك التحدي الخطير جداً المتعلق بالأمن في أوروبا أيضاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مراد (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. إننا ممتنون للجهود التي بذلها تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الذي يؤدي مهمته بعزم واقتدار في منطقة معقدة مثل منطقتنا.

لا أود أن أبداً متشائمة، ولكن مع مرور كل شهر نرى أن من الصعب جداً تحقيق السلام المنشود الذي طال انتظاره في الشرق الأوسط. إن سياسات إسرائيل وممارساتها المتمثلة في توسيع نطاق بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، واجتثاث الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم علاوة على تقسيم مدنهم، ولا سيما في القدس الشرقية، تسبب الكراهية وتفاقم الجمود الذي أعاق عملية السلام وتقوض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين.

إن التسوية الشاملة والعادلة القائمة على القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في جملة قرارات أخرى، هي وحدها التي يمكن أن تضع أساساً لتسوية سياسية تمنح الفلسطينيين حقوقهم السياسية الواجبة وتقرير مصيرهم.

ولكن ليس أمامنا خيار سوى دعوة مجلس الأمن - ومن خلاله المجتمع الدولي - إلى ممارسة الضغط على الطرف المتشدّد في هذا

فلسطين التي عقدت في تموز/يوليه (انظر S/PV.9099) إلى تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإننا اليوم نشهد تزايداً في وتيرة العنف من جانب قوات الاحتلال والمستوطنين بصورة دعت منسقة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالإجابة إلى تأكيد أن عام ٢٠٢٢ يُعدُّ الأكثر دموية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ٢٠٠٦.

يضاف إلى ما تقدم استمرار كافة الانتهاكات الأخرى المرتبطة بهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، والتوسع الاستيطاني، والاعتقال الإداري، بجانب استمرار حصار قطاع غزة، علماً بأن كافة تلك الانتهاكات تم توثيقها في جميع التقارير الدولية وآخرها تقرير المقررة الخاصة لأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

تواصل مصر جهودها من أجل احتواء أي بادرة للتصعيد في الأرض الفلسطينية المحتلة حفاظاً على أرواح الشعب الفلسطيني الشقيق، إلا أن استمرار التصعيد الحالي ينذر مجدداً باحتمال تصاعد العنف بصورة قد تخرج عن السيطرة وتعيد إلى الأذهان جولات سابقة من العنف راح ضحيتها الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو ما يستوجب العمل على وقف كافة الإجراءات الأحادية وأعمال العنف سواء من قبل قوات الاحتلال أو المستوطنين، والعمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، والبدء في تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري للجنة تنسيق مساعدات الشعب الفلسطيني خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي، والذي عبّرت مصر خلاله عن ضرورة وقف اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الجانب الإسرائيلي وتوفير كافة السبل له لكي ينمو بصورة طبيعية، بالإضافة إلى العمل على تجديد ولاية وكالة الأونروا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل بدون أي تعديل أو تغيير في الولاية، ودعم المقترحات الهادفة إلى زيادة تمويل الوكالة من الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة.

تؤكد مصر مرة أخرى أنه يخطئ من يظن أنه بالإمكان تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط دون أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، خاصة حقه في تقرير المصير في دولته

الجوي وأعمال العدوان في أراضي لبنان، وأي إجراءات تصعيد ربما تعرض للخطر التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

يكرر لبنان التأكيد على أهمية تنسيق أنشطة القوة المؤقتة مع أنشطة الحكومة اللبنانية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق مركز القوات الذي تتفذه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بغية التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

يوم أمس، الخميس ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع لبنان اتفاقاً لترسيم حدوده البحرية الجنوبية في مناسبة استضافتها الأمم المتحدة. ونشكر جميع الأطراف التي يسرت ذلك الاتفاق تحت رعاية الأمم المتحدة ونأمل أن يحقق الاستقرار والازدهار لشعب لبنان. ونأمل أيضاً أن نتمكن من الاستفادة من ذلك الزخم لاستكشاف سبل محددة للبحث عن حلول عملية للمسائل الراهنة الأخرى.

ونظراً لاستمرار تفشي الاضطرابات في جميع القارات، أود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية باقتباس من رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال عون:

”بما أن ولايتي الرئاسية على وشك الانتهاء، فإن هديتي للشعب اللبناني هي ترسيم الحدود البحرية. الآن وبعد أن استقرت الحدود في الجنوب، لن تكون هناك حرب أو عدم استقرار“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب مجدداً عن تقديرنا لقيادتك الحكيمة لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. كما أعرب عن تضامن مصر مع بيانات بلدان حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

على الرغم من إشارة مصر والعديد من الدول الأعضاء في جلسة المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة الحليق (الأردن): السيد الرئيس، بداية، نود أن نتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير على ما بذلتموه من جهد مقدر في رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته. تستمر التطورات الإقليمية والدولية في التأثير على حاضر ومستقبل شعوبنا، وتتطلب هذه الأزمات توحيد جهودنا لمواجهتها والتخفيف من آثارها. وتتغير بوصلة اهتمام المجتمع الدولي وجهده من أزمة إلى أخرى، ما يرسخ أهمية حل القضايا العالقة منذ عقود وإعطائها الأولوية التي تستحقها للمضي قدما، خاصة إذا كان ينسجم حل تلك القضايا مع إحقاق الحق، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. فما يجمعنا تحت مظلة الأمم المتحدة هو هدفنا المشترك في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات البناءة بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وضمان حق تقرير المصير لكل شعب، بما فيه الشعب الفلسطيني.

فبالنسبة للأردن، تظل القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى، فلا يمكن أن يتحقق السلام الشامل والعدل ولا الأمن ولا الاستقرار في المنطقة ومحيطها دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق القانون الدولي والمرجعيات الدولية المعتمدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. لا بد من تكاتف الجهود على المستوى الدولي لإيجاد أفق سياسي حقيقي يتيح العودة إلى المفاوضات الجادة والفعالة لتحقيق السلام في المنطقة على أساس حل الدولتين.

تستمر إسرائيل بإجراءاتها الأحادية والاستفزازية والتصعيدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهنا، ندين الاقحامات الإسرائيلية المستمرة للمدن الفلسطينية والاعتداءات المتكررة عليها، وآخرها العدوان على مدينتي نابلس ورام الله فجر يوم ٢٥ من الشهر الجاري، حيث تتذر حملة التصعيد العسكري الإسرائيلي بتفجير دوامة جديدة من العنف التي سندفع ثمنها جميعا. وفي هذا الصدد، لا بد من التحذير

المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى تحرير كافة الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧.

وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع في ليبيا الشقيقة، فإننا نرحب بتعيين السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام لليبيا. ونؤكد في هذا الصدد، ونحن على مشارف اعتماد قرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أنه يتعين تكثيف الجهود لعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بصورة متزامنة وبالبناء على جهود إعداد القاعدة الدستورية التي تدعمها مصر وتيسرها بشكل كبير.

ونذكر جميع الأطراف في هذا الإطار بضرورة اتساق تعامل المجتمع الدولي مع المرجعيات المتفق عليها وعدم التماهي مع استمرار بقاء حكومة انتهت ولايتها وتجاوزت صلاحياتها القانونية بشكل واضح، الأمر الذي يخل بفرص تحقيق الاستقرار المأمول في ليبيا ويؤثر سلبا على المقدرات الاقتصادية للشعب الليبي الشقيق.

وفيما يتعلق بالأوضاع في اليمن الشقيق، تجدد مصر دعمها لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية الشاملة للأزمة. وتواصل مصر دعمها لمساعي المبعوث الأممي الخاص لليمن ومشاوراته مع الأطراف اليمنية لتحقيق التسوية من خلال حل سياسي يضمن وحدة اليمن وسلامة أراضيه وسيادته، وفقا للمرجعيات الأساسية المتعارف عليها لحل الأزمة. وتعرب مصر عن تطلعها إلى توافق الأطراف اليمنية على تجديد الهدنة، بما يسهم في استكمال المرحلة الانتقالية ويعيد الأمن والاستقرار لليمن الشقيق، ويضع حدا لاستمرار المعاناة الإنسانية للشعب اليمني الشقيق، وبما يؤدي للتوافق بين اليمنيين لإنهاء الأزمة والتوصل إلى التسوية الشاملة لها.

أخيرا وليس آخرا، تنضم مصر إلى كل أعضاء مجلس الأمن وأغلبية الأطراف الدولية في الترحيب بترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، الأمر الذي نراه خطوة جادة على طريق سليم لإرساء الحقوق والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

الدولي على تبنى تحرك دولي فعال لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وإطلاق جهد حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، بما يحفظ الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، ووفد غابون على رئاستكم الناجحة جدا لمجلس الأمن هذا الشهر.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إن الحالة المتدهورة باستمرار والمتقلبة للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تزداد سوءا نتيجة لتصعيد إسرائيل لانتهاكاتها لحقوق الإنسان، وخروقاتها للقانون الدولي الإنساني، والاعتداءات الوحشية والإجرامية المتكررة، التي أودت بحياة العشرات من الأبرياء وخلفت مئات المدنيين الفلسطينيين الجرحى، بمن فيهم الأطفال والنساء.

ولا تزال الحالة في القدس الشرقية على وجه الخصوص تبعث على القلق العميق، بسبب الانتهاكات المتكررة والتوغلات اليومية التي تقوم بها جماعات المستوطنين المتطرفين وقوات الاحتلال الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف، إلى جانب محاولاتها المستمرة لفرض تقسيم مكاني وزمني لذلك الحرم القدسي الشريف. وهذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتشكل انتهاكات للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الانتهاكات استفزازية وتؤدي مشاعر جميع المسلمين في شتى أنحاء العالم، وتهدد بإشعال صراع ديني خطير من شأنه أن يعرض الاستقرار للخطر الشديد ويؤجج العنف في المنطقة وخارجها.

وتشيد منظمة التعاون الإسلامي بالجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب، بصفته رئيسا

من أن العنف لن يولد إلا المزيد من العنف، وأن الإجراءات التي تتركس الاحتلال، مع استمرار الجمود الكلي في العملية السلمية، يدفع باتجاه تصعيد خطير يهدد الأمن والاستقرار تتحمل إسرائيل مسؤوليته ويقوض ما تبقى من فرص تحقيق السلام العادل وجدوى العملية السلمية.

كما يحذر الأردن من أن استمرار إسرائيل في خطواتها المستهدفة تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وفرض التقسيم الزمني والمكاني فيه يمثل تصعيدا خطيرا وخرقا مدانا ومرفوضا للقانون الدولي ومسؤوليات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. كما تؤكد المملكة، وانطلاقا من الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، التي يتولاها جلالته الملك عبد الله الثاني، على أنها ستواصل جهودها لحماية ورعاية المقدسات والحفاظ على الوضع القائم التاريخي والقانوني فيها. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة احترام إسرائيل لحقيقة أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونما، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وإن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه.

فيما يتعلق بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نؤكد على دور الوكالة المحوري في تعزيز الاستقرار الإقليمي، مشددين بهذا الصدد على أنه لا غنى عن دور الوكالة وعن كونها عامل استقرار مهم في المنطقة. ويدعو الأردن جميع الدول الأعضاء إلى دعم تجديد ولاية الأونروا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ودعم المقترحات الهادفة إلى زيادة تمويلها من الميزانية العامة للأمم المتحدة حتى تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها الحيوية للاجئين.

ختاما، يطالب الأردن مجلس الأمن القيام بمسؤولياته لضمان وقف إسرائيل لانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ووقف الاستفزازات الأحادية الجانب في الأراضي المحتلة، التي ستطال تبعاتها الكارثية الجميع. كما يحث الأردن مجلس الأمن والمجتمع

نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الحرجة لما يقرب من ٥٠ سجيناً سياسياً فلسطينياً بدأوا الشهر الماضي إضراباً جماعياً عن الطعام احتجاجاً على انتهاكات الاعتقال الإداري الإسرائيلية، فضلاً عن المعاملة اللاإنسانية والقمعية التي يتعرضون لها في انتهاك لأبسط حقوقهم الإنسانية. تشدد المنظمة على ضرورة التحقق على وجه السرعة من سجل إسرائيل في خرق القانون، تماشياً مع التزاماتها بموجب جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، وعلى ضرورة مساءلتها الكاملة عن معاملتها لجميع السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم بصورة غير قانونية في سجونها ومراكز احتجازها، بمن فيهم النساء والأطفال والمرضى.

وعلى نفس المنوال، فإن استيلاء إسرائيل المستمر والواسع النطاق على الأراضي، وبناء المستوطنات الاستعمارية وتسييرها، ومرافقة أعمال الاستنزاف والعنف والإرهاب التي يقوم بها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، والغارات على مدنها، وتخريب ممتلكاتهم وحقولهم الزراعية، لا تزال مستمرة بلا هوادة، في انتهاك خطير للقانون الدولي، ولا سيما القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي ذلك الصدد، نشدد على أن هذه الأعمال غير القانونية، إذا تركت دون رادع، ستزيد من جرة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة تلك الجرائم والانتهاكات المتكررة. وقد حان الوقت لاتخاذ تدابير للمساءلة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى وضع حد كامل لأنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية. ونحث مجلس الأمن على التمسك بقراراته في ذلك الصدد والعمل على تنفيذها فوراً كإسهام حيوي في وقف تلك الجرائم.

في الختام، نؤكد من جديد أن السلام والعدالة يتطلبان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم البشعة التي شهدناها لفترة طويلة جداً في فلسطين المحتلة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. وفي نهاية المطاف، يتطلب الدور البناء والفعال للجهات الفاعلة الدولية

للجنة القدس، لحماية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشريف، والوقوف في وجه إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى تهويد المدينة المقدسة. كما نشيد بالدور الملموس الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس في تنفيذ مشاريع وأنشطة لتعزيز التنمية والصمود لسكان المدينة المقدسة.

وقد رحبنا بالتوقيع في الجزائر العاصمة على الإعلان الصادر عن مؤتمر التوحيد لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية المعقود في الجزائر في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وفي هذا الصدد، نشيد إشادة بالغة بجهود الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون والتزامه الشخصي بتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، وهو أمر حيوي لإقامة دولة فلسطين المستقرة سياسياً والتي تتوفر لها مقومات البقاء اقتصادياً والمستقلة وذات السيادة.

تكرر منظمة المؤتمر الإسلامي دعوتها إلى الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس وأماكنها المقدسة والوصاية التاريخية الهاشمية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة. وفي هذا الصدد، تؤكد المنظمة أن المديرية الأردنية للمسجد الأقصى المبارك وشؤون القدس هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى، بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ٠٠٠ متر مربع. تؤكد أيضاً أن الحفاظ على الهدوء الشامل يتطلب من إسرائيل احترام الوضع القانوني والتاريخي الراهن للمسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، وإيجاد أفق سياسي حقيقي يضمن الوفاء بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، على أساس حل الدولتين.

في هذا الصدد، تؤكد المنظمة من جديد أنه يجب المحافظة على الوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة في القدس الشرقية واحترامه. ندعو الجهات الفاعلة والهيئات الدولية، بما فيها مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الاعتداءات، وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وضمان المساءلة والعدالة عن الجرائم المروعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

يساور اليابان قلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية وتزايد عدد الضحايا في أجزاء من الضفة الغربية. ويجب تجنب أي تصعيد آخر للحالة. تهيب اليابان بالأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات استغزائية أو تدابير انفرادية يمكن أن تقوض احتمال التوصل إلى حل الدولتين، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وعمليات الهدم والإخلاء، التي تشكل انتهاكات للقانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً. في اجتماع عقده مؤخراً وزير الخارجية هياشي مع ١٦ سفيرا عربيا لدى اليابان، شددنا على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للسلام في الشرق الأوسط حتى لا يفقد الأمل في مواجهة عملية السلام المتعثرة.

يساور اليابان القلق من أن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في العالم يجعل حياة اللاجئين الفلسطينيين أصعب. ونقدر تقديراً كبيراً العمل الذي لا غنى عنه الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) دعماً للشعب الفلسطيني. لقد ساهمت اليابان بحوالي ٣٠ مليون دولار للأونروا هذا العام، بما في ذلك ما قيمته ٦,٨ ملايين دولار من المساعدات الغذائية. ونحافظ على تسسيقنا الوثيق مع الأونروا، بما في ذلك مفوضها العام، السيد لازاريني. وسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن تصميم اليابان الثابت على الإسهام في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد قواوي (الجزائر): بداية، نتقدم بالتهنئة للوفد الغابوني على رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الجاري.

نجتمع في موعدنا الفصلي المعتاد لمناقشة الأوضاع في الشرق الأوسط، لا سيما القضية الفلسطينية، حيث لا تزال الأوضاع المزرية على حالها التي تتمثل في حدوث المزيد من الاعتداءات على الفلسطينيين في الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، وانتهاك لحرمة المقدسات بالقدس الشريف واستمرار الحصار الجاثم وغير الإنساني على قطاع غزة المنهك.

الرئيسية في إحياء آمال السلام وآفاقه بذل جهود عاجلة لتهذئة الحالة والنهوض بالعدالة.

تحقيقاً لهذه الغاية، نحث هذا الجهاز على المشاركة في عملية سلام ترعاها جهات متعددة الأطراف وترمي إلى تحقيق سلام عادل ودائم ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويكفل إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بمن فيه اللاجئين الفلسطينيين، وعلى تعزيز هذه العملية، داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد شهدنا العديد من الأحداث تتكشف مؤخراً في الشرق الأوسط. ومن الناحية الإيجابية، تشيد اليابان بالتوصل إلى اتفاق بشأن الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، فضلاً عن جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة، بوصفها خطوتين هامتين ومجديتين من شأنهما أن يسهما في بناء الثقة، وتخفيف حدة التوترات، والاستقرار في المنطقة. ويحدونا أمل كبير في المشاركة البناءة للأطراف المعنية في تنفيذ ذلك الاتفاق التاريخي.

مع ذلك، صحيح أن المنطقة لا تزال تواجه عدداً من التحديات، بما في ذلك القضية الفلسطينية، ضمن أمور أخرى. وتؤكد اليابان من جديد دعمها لحل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبارامترات المتفق عليها دولياً. يسرنا أن نسمع أن زعمي إسرائيل وفلسطين أعربا عن تأييدهما لحل الدولتين في المناقشة العامة للجمعية العامة التي جرت الشهر الماضي (انظر A/77/PV.8 و A/77/PV.10). إننا نراقب أيضاً عن كثب تنفيذ إعلان الجزائر بشأن توحيد الفلسطينيين، الذي وقعته الفصائل الفلسطينية، بما فيها فتح وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تمهد تلك الجهود الطريق أمام المصالحة الوطنية الفلسطينية وإجراء الانتخابات في الأرض الفلسطينية.

الفصائل الفلسطينية والتي تكللت باعتماد "إعلان الجزائر" الذي حظي بمباركة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والعديد من الدول.

وفي هذا الصدد، يجب التنويه بأن "إعلان الجزائر"، بالإضافة إلى أنه يشدد على تنظيم انتخابات خلال عام واحد من توقيعه وعلى أهمية الوحدة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإنه يعمل على توحيد الصف الفلسطيني حول المرجعيات المتعارف عليها دوليا، بما يمكن الأشقاء الفلسطينيين من الانخراط في أي مسار تفاوضي مستقبلي وفق رؤية مشتركة وواضحة.

تؤكد الجزائر، مرة أخرى، موقفها الثابت ودعمها اللا مشروط للشعب الفلسطيني الشقيق حتى ينال حقوقه غير القابلة للتصرف كاملة، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف مع إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وتشدد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشريف ومقدساتها، بما فيها المسجد الأقصى المبارك.

وفي هذا السياق، نود التأكيد على أن مبادرة السلام العربية تبقى إحدى مرجعيات الحل السياسي للقضية الفلسطينية وتمثل موقفا مشتركا سيتم التأكيد عليه خلال القمة العربية التي ستستضيفها الجزائر، في الأسبوع المقبل، بما من شأنه أن يسهم في إعادة الزخم للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية جوهرية ومركزية بالنسبة للدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الجزائر الطلب الفلسطيني الذي يرمي إلى حصولهم على عضوية كاملة بمنظمة الأمم المتحدة والذي من شأنه أن يدفع قدما نحو التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة من جميع الأطراف وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

في الختام، أود التأكيد على أن القضية الفلسطينية تكتسي طابعا خاصا لدى شعوب المنطقة وأن طول أمد الانسداد المسجل حاليا من شأنه أن يضع المنطقة على صفيح ساخن بما يهدد الأمن

وهذه هي حالة الشعب الفلسطيني، الذي لا يزال يرزح تحت وطأة الاحتلال ولا يجد من يبادر لتحسين أوضاعه وحل أزمتة في ظل عجز المجموعة الدولية بما فيها، مجلس الأمن، عن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية كاملة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، طبقا لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، ناهيك عن تقديم أي مبادرة جديدة من شأنها كسر الجمود والشلل الذي أصاب مسار التسوية السياسية.

كما أن استمرار سياسة الفصل العنصري وتواصل عمليات بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية تشكل خرقا واضحا وصريحا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي ينص بشكل لا لبس فيه على عدم شرعية إنشاء المستوطنات في الأرض المحتلة. ضف إلى ذلك، فإن استمرار القرارات الأحادية الجانب من قبل القوة القائمة بالاحتلال والعمل الممنهج الذي تقوم به لفرض سياسة الأمر الواقع وتغيير الوضع التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى المبارك، مع السعي لتهويد المقدسات الدينية في القدس الشريف، هي أعمال تتنافى تماما مع أحكام القانون الدولي، ومن شأنها أن تقوض أي أمل في تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وهذه الممارسات زادت من تفاقم وتآزم الأوضاع من يوم لآخر، مثلما توضحه الأحداث الأخيرة، التي تثير تساؤلات مشروعة حول أهمية توفير الحماية الدولية للفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشريف، كما تؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، على ضرورة تظافر جهود جميع القوى الحية من أجل وضع حد لممارسات المحتل، ومن ثم توفير المناخ والظروف المواتية لاستئناف مفاوضات السلام والعمل على معالجة النزاع من جذوره بإنهاء الاحتلال في جميع الأراضي الفلسطينية.

وإيماننا منها بأن الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية لن يتأتى إلا من خلال مسار تسوية سياسية شاملة، قامت الجزائر، وبإشراف مباشر وشخصي للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باستضافة جولات مصالحة ما بين

والسلم الدوليين. ولذا، يستوجب المبادرة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع برمته عبر إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.